تم تحميل هذا الملف من موقع مهاجرون	

الحركات النسوية والعدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
موقع مهاجرون ⇦ السويد ⇦ خدمات

روابط مواقع التواصل الاجتماعي في السويد				

أحدث ما تم نشره في السويد	
التجنيد الإجباري في السويد: الوثائق والإجراءات والرأي العام مع الكُتيب الرسمي	1
شرط الاعالة حسب القانون الجديد في السويد	2
طرق ايجاد عمل في السويد بدون لغة سويدية	3
شروط الحصول على الجنسية السويدية للأطفال المولودين في السويد	4
التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في السويد	5
للمزيد من المقالات التي تهم المهاجرين في السويد اضغط هنا	

الحركات النسوية والعدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

KVINNA KVINNA

2022

THE KVINNA TILL KVINNA FOUNDATION

نبذة عن مؤسسة المرأة إلى المرأة السويدية (The Kvinna till Kvinna Foundation)

دافعت مؤسسة كفينا تيل كفينا عن حقوق المرأة منذ عام ١٩٩٣ من أجل حق كل امرأة في أن تكون آمنة وأن يسمع صوتها. اليوم نحن واحدة من المنظمات الرائدة في مجال حقوق المرأة في العالم، ونعمل مباشرة في المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات لتعزيز نفوذ المرأة وقوتها. نحن نعمل بشكل وثيق مع أكثر من ١٠٠ منظمة شريكة محلية في ٢٠ دولة لإنهاء العنف ضد المرأة والتوصل إلى سلام دائم وسد الفجوة بين الجنسين.

www.kvinnatillkvinna.org

شكر وتقدير

أُعدَّت هذه الوثيقة بموجب شراكة بين منظمة كفينا تل كفينا (Kvinna Till Kvinna) ومنظمة أوكسفام.(Oxfam) لقد عملت السيدة سحر ياسين والدكتورة هديل القزاز عن كثب مع الكاتبتَين برناديت ضو وفرح قبيسي، في مراحل مختلفة من البحث، ودعمتاهما بشكلٍ كبيرٍ في مراجعة هذه الوثيقة. يودّ فريق البحث التقدّم بجزيل الشكر والتقدير لكلّ من ساهم في إنتاج هذا التقرير، بما في ذلك جميع النساء اللواتي كرّسن وقتهنّ لمشاركة أفكارهنّ من خلال المقابلات والدراسات الاستقصائية. لقد نتجت عن هذا العمل علاقات مع ناشطات نسويات وبيئيات يعملن على تطوير استراتيجيات تهدف إلى تحقيق المزيد من الإنصاف والسلام والحرية للجميع. إنّه لفخرٌ لنا أن نشارك قصصهنّ وندائهنّ للتحرّك وإحداث تغيير. ونعرب كذلك عن امتناننا للأشخاص الذين حضروا جلسة المصادقة على العمل وقدموا آراءهم القيّمة بشأن النتائج المُقدَّمة، وهم أنيكا فلنسبورغ، وشارلوت دوس سانتوس بروث، وهدى روحانا، وجولي جروميلون رزق، ومي حسن، ومروة الأنصاري، ومونيكا نوردنوالد، وصفاء الجيوسي، وسيرجيو غارسيا أركوس.

بحث وكتابة:
برناديت داو
فرح قبيسي

تصميم التقرير:
Papa Creative

أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢

Suedi Sverige

KVINNA KVINNA

OXFAM

تم تمويل هذا التقرير من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) ومنظمة أوكسفام الدولية. ويتحمل المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتوياته ولا يعكس محتوى التقرير بالضرورة آراء سيدا، أو مؤسسة المرأة إلى المرأة السويدية ، أو منظمة أوكسفام الدولية.

المختصرات:

COP	مؤتمر الأطراف
CSOs	منظمات المجتمع المدني
CSW	لجنة وضع المرأة
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GGND	الاتفاق البيئي العالمي الجديد النسوي والمناهض للاستعمار
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
PACJA	التحالف الأفريقي للعدالة المناخية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SRHR	الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
WEDO	المنظمة النسائية للبيئة والتنمية
WPS	الخطة المتعلّقة بالمرأة والسلام والأمن
WROs	المنظمات المعنية بحقوق المرأة
WWG-FFD	الفريق النسائي العامل المعني بتمويل التنمية

جدول المحتويات

الملخّص التنفيذي ٥

مقدّمة ٨

المنهجيّة ٩

تغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٠

تغيّر المناخ المتسارع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١١

تجارب ذات طابع جنساني متعلّقة بتغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٢

السياسات الدولية المتعلّقة بالترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ ١٥

بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والالتزامات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والمناخ ١٧

اتجاهات الحركات النسوية للمناخ وديناميّاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٩

المشاركة الضعيفة والاهتمام المتزايد ٢٠

الافتقار إلى القدرات والمعارف ٢٠

مقاربات متنوعة للتعامل مع قضايا المناخ ٢١

نموذج جديد، نضال قديم ٢٢

التحديات السياقية لإنشاء الحركات النسوية للمناخ ٢٤

تضارب الأولويات في إطار مدني آخذ في التقلُّص ٢٥

الافتقار إلى عمليات ديمقراطية مناخية وطنية ٢٦

الافتقار إلى التمويل للترابط ٢٧

دعم التدابير النسوية في مجال العدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٩

الفرص الإقليمية الحاليّة ٣٠

المضي قدمًا نحو إنشاء الحركات ٣١

تعزيز القدرات الفردية والتنظيمية ٣٢

زيادة قدرة الحركات على التأثير في صياغة السياسات وصنع القرار ٣٢

دعم العمل الجماعي والتحالفات القوية ٣٢

المفاهيم والمصطلحات

التكيّف: تعديل في النُظُم الطبيعية أو البشرية استجابةً للمحفزّات المناخية الحالية أو المتوقعة أو آثار هذه المحفّزات، وذلك بهدف التخفيف من الأضرار أو اغتنام الفرص المفيدة.[1]

الرأسمالية: نظام اقتصادي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتشغيلها لتوليد الربح.

تغيّر المناخ: تغيّر في المناخ «يُنسَب بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ إلى النشاط البشري الذي يغيّر تركيبة الغلاف الجوي العالمي والذي يُضاف إلى التقلّبات المناخيّة الطبيعيّة التي لوحظت خلال فترات زمنيّة مماثلة».[2]

العدل المناخي: رؤية لإزالة الأعباء المتفاوتة الناتجة عن تغيّر المناخ وتخفيفها. يُعتبر العدل المناخي أحد أشكال العدالة البيئية، ويُعَرَّف على أنّه المعاملة المنصفة للجميع والتحرّر من التمييز مع وضع سياسات ومشاريع تعالج تغيّر المناخ. فيُقرّ العدل المناخي مثلًا بأنّ النساء - لا سيما النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية – هنّ من الفئات الأكثر تضرّرًا من تغيّر المناخ، وبالتالي يسعى إلى تدارك أوجه التفاوت بين الجنسَيْن التي تساهم السياسات والبرامج وآثار تغيّر المناخ في إدامتها.

النسوية البيئية: نظرية وحركة نسوية تركز على العلاقة بين النسوية والقضايا البيئية وتقاطع أهدافهما وأوجه التشابه بينهما في ما يتعلّق بأشكال القمع الذكوري والرأسمالي للمرأة والطبيعة والحيوانات. استخدمت الناشطة النسوية الفرنسية فرانسواز دوبون هذا المصطلح للمرّة الأولى في العام ١٩٧٤. [3]

بلدان الشمال وبلدان الجنوب: فاصل اجتماعي - اقتصادي وسياسي يفرّق بشكلٍ تقريبي بين دول الشمال الأكثر ثراءً ودول الجنوب الأكثر فقرًا من الناحية الاقتصادية، والجدير بالذكر أنّه يُعتمد لأغراض أخرى أيضًا.

التخفيف: تدخل بشري للحدّ من مصادر الغازات الدفيئة أو تحسين وسائل تصريفها.[4]

النيوليبراليّة: نظرية متعلّقة بممارسات اقتصادية سياسية تعتبر أنّ أفضل طريقة لتقدّم رفاهية الإنسان هي من خلال تحرير المهارات الفردية في ريادة الأعمال ضمن إطار مؤسسي يتميّز بأسواق حرّة وتجارة حرّة وحقوق الملكية الخاصة القوية.[5] تميل السياسة النيوليبرالية إلى إزالة الضوابط التنظيمية، والخصخصة، والسعي إلى تحقيق الربح، مع احترام نهج المسؤولية الفردية في الخدمات الاجتماعية.

١ . الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ. (٢٠٠١). تغيّر المناخ ٢٠٠١: الأساس العلمي. مساهمات مجموعة العمل ١ في تقرير التقييم الثالث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج، المملكة المتحدة: منشورات جامعة كامبريدج.

٢. الأمم المتحدة. (١٩٩٢). اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

٣. ويكي الجندر. (٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٠) النسوية البيئية.
https://genderiyya.xyz/wiki/%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9_%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9

٤. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (٢٠٠١). تغير المناخ ٢٠٠١: الأساس العلمي. مساهمات مجموعة العمل ١ في تقرير التقييم الثالث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج، المملكة المتحدة: منشورات جامعة كامبريدج.

٥. هارفي، د. (٢٠٠٥). تاريخ موجز للنيوليبرالية. أكسفورد: منشورات جامعة أكسفورد.

الملخّص التنفيذي

إنّ الحركات النسوية وحركات حقوق المرأة من أقدم الحركات وأكثرها تطورًا وتنظيمًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أُعطيت الفضل في تحقيق التغيير الاجتماعي وتعزيز العدالة بين الجنسَيْن على الرغم من التحديات الهائلة. إلا أنّ هذه المنطقة تتّسم بعدم المساواة وتتضرّر بشدّة من تغيّر المناخ، ما يؤثر بشكل متفاوت على الفئات المستضعفة، بما فيها النساء والفتيات. وبالتالي، من اللافت أنّ المطالب الرامية إلى تحقيق العدل المناخي لا تزال خارج الأولويات النسوية الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لم تستطع الجهود المتفرّقة المبذولة أن تشكّل حتى الآن حركات نسوية للعدل المناخي.

تسعى هذه الدراسة إلى توفير معلومات حول الدعم المقدّم لإنشاء حركات نسوية للعدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسنحاول الإجابة على الأسئلة الواردة أدناه بالاستناد إلى بيانات من ٢٢ مقابلة مطوّلة أُجريَت مع ناشطات نسويات ونساء ناشطات في مجال البيئة ومنظمات دولية، وبالاستناد إلى دراسة استقصائية ساهمت فيها ١٤٠ ناشطة نسوية وناشطة في مجال حقوق المرأة من جميع أنحاء المنطقة، إضافةً إلى ورشة عمل للمصادقة على نتائج البحث:

ما هي نقاط التقاطع بين تغيّر المناخ والعدل بين الجنسَيْن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ ما هي اتجاهات أنشطة تغيّر المناخ الإقليمية التي تحدّد أجندة الحركات النسوية؟ علامَ يصبّ الناشطون والمنظّمات اهتمامهم حاليًا في ما يتعلّق بالترابط بين النسوية والمناخ؟ ما هي التحديات والاحتياجات والثغرات التي تمّ تحديدها؟ وكيف يمكن للمنظّمات الدوليّة والجهات المانحة تقديم دعم أفضل لنمو وتعزيز الحركات النسوية للعدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

تدلّ الآراء التي تم جمعها في سياق هذه الدراسة على الاهتمام المتزايد الذي تُظهره الجهات الفاعلة والمنظمات النسوية المعنيّة بالترابط بين النسوية والعدل المناخي، وذلك على الرغم من المشاركة الضعيفة في تنفيذ أجندة تغير المناخ التي لا تزال قيد المناقشة وغير معترف بها على نطاقٍ واسعٍ. ويُعتبر هذا الاهتمام المتزايد ذو شقّين: الشقّ الأوّل يتعلّق بشعور متزايد بالخطر الناجم عن تأثير تغيّر المناخ والمناقشات حول التعافي في فترة ما بعد كوفيد-١٩ التي ركزت على العدل المناخي، أما الشقّ الثاني فيتعلّق بشعور جديد بالأمل مع بروز حركات نسوية بيئية عالمية والزخم الذي نتج عن الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة (CSW٦٦) التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٢٢ والتي أعطت الأولوية للمرة الأولى لأوجه الترابط بين المساواة بين الجنسَيْن وتغيّر المناخ كمجال تركيز رئيسي.

مع انعقاد الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة ومؤتمرَيْ الأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في مصر وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في الإمارات العربية المتحدة، هناك فرصة لتعزيز الزخم النسوي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول المناخ وجعل النشاط المناخي النسوي في المنطقة أكثر تنظيمًا وحثّه على إنشاء الحركات. في الواقع، أشارت ٦٢,٥٪ من المشاركات في الدراسة الاستقصائية إلى أنّ تغيّر المناخ يجب أن يصبح قضيّة ذات أولويّة على أجندة الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووافقت ٥٠٪ منهنّ على أنّ تغيّر المناخ هو بالفعل قضيّة نسويّة.

من خلال إجراء تحقيق أكثر دقّة في احتياجات الحركات والثغرات، تبيّن ما يلي:

- سلّط الكثير من الجهات الفاعلة والمنظمات النسوية الضوء على الافتقار إلى القدرات والمعارف، وواجهت صعوبة في تحديد ما يعنيه فعليًا الانخراط في الترابط بين المناخ وأجندة النوع الاجتماعي وكيفية تطبيقه.
- أشار الكثيرون إلى أنهم يفتقرون إلى القدرة التقنية للمشاركة في المفاوضات المتعلّقة بالمناخ ووضع السياسات على المستويَيْن الوطني والدولي وإلى أنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لوضع الترابط موضع التنفيذ حتى في أنشطتهم المتعلّقة بالمناصرة.
- اعتبر الكثيرون أنّ الترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ قضية «جديدة» و«غير مطوّرة بما يكفي من الناحية النظرية»، ما يؤدي إلى نقص في التنظير حول الروابط بين العدل المناخي والعدل بين الجنسَيْن؛ ويؤكّد ذلك على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوثيق وتحليل النضالات الماضية والحالية التي تقودها النساء ومجتمعاتهنّ المحلية من منظور نسوي بيئي.
- سلّط الكثيرون الضوء على نزعة النسويات والحركات المعنية بالمناخ إلى العمل بشكلٍ منفصل؛ كما تم تسليط الضوء على الحاجة إلى معالجة هذا التقسيم باعتباره تحديًا آخر يجب التغلب عليه.

كشفت الدراسة عن تحديات سياقية وهيكلية متداخلة تُعيق إنشاء حركات نسوية للعدل المناخي في المنطقة:

- هناك أولويات متضاربة للحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يجعل مبدأ إعطاء الأولوية لمسألة تغيّر المناخ «من الكماليات» بالنسبة للكثيرين. فتؤدي السياقات التي تشهد أزمات طويلة الأمد ونزاعات مسلّحة واحتلالًا أيضًا إلى التقليل من الأهمية الممنوحة لقضايا النوع الاجتماعي والعدل المناخي التي تم استبعادها بالفعل من قائمة الأولويات.
- إنّ تقلّص المساحات المدنية وازدياد المخاطر المرتبطة بالنشاط النسوي المناخي يثقلان كاهل النسويات والجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع المدني في ما يتعلّق بالتنظيم والمشاركة بشكلٍ هادفٍ في أجندة العدل المناخي.
- عدم وجود عمليات ديمقراطية مناخية وطنية والتمثيل غير الكافي للمرأة على جميع مستويات صنع القرار بشأن تغير المناخ والهيئات المسؤولة عن وضع السياسات، بما في ذلك على المستوى الوطني، حيث يبقى العدل بين الجنسين اعتبارًا «شكليًا» إلى حدٍ كبير في سياسات التكيّف.
- نقص التمويل للترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ. فنادرًا ما تُخَصَّص أموال لإنشاء حركات نسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالكاد يتمّ تمويل إنشاء الحركات النسوية للمناخ. علاوةً على ذلك، غالبًا ما يكون التمويل مُنعزلًا، ونادرًا ما يتم توجيهه نحو الحركات التي تركّز على الترابط بين النوع الاجتماعي والعدل المناخي. وقد لاحظت المشاركات في البحث من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضرورة ملحّة «للاستثمار في إنشاء الحركات» والتواصل مع المجموعات النسوية الشابة و»غير التقليدية».

استنادًا إلى رغبة المشاركات في البحث واستعدادهنّ للانخراط في الترابط بين النسوية والمناخ، حدّدنا الأولويات الرئيسية والسُبُل التي يجب أن تسلكها المنظمات الدولية والجهات المانحة لدعم الحركات.

١- تعزيز القدرات الفردية والتنظيمية:

أ) زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل المرن الطويل الأجل والقصير الأجل الذي يدعم تطوير المشاريع التغييرية المتعلّقة بالمناخ والنوع الاجتماعي مع المجتمعات المحلية.
ب) بناء قدرات المبادرات النسوية التي يقودها المجتمع المحلّي من أجل التقدّم بطلبات للحصول على طرائق جديدة للتمويل الدولي للأنشطة المعنيّة بالمناخ.
ت) توسيع نطاق التمويل ليشمل المجموعات والشبكات الشعبية النسوية الشابة وغير الرسمية، عن طريق إزالة التمويل المخصص، وتخفيف المتطلبات، والسماح لهذه المجموعات والشبكات باستخدام الأموال لدعم مبادراتها الخاصة في الترابط بين النسوية والمناخ.
ث) بناء القدرات التقنية في مجال التمويل المناخي الذي يراعي الفروقات بين الجنسين ودمج أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات المناخية الوطنية والمحلية وفي مجال مراجعة المساهمات المحددة وطنيًا الذي يسمح ببناء نهج أكثر مراعاةً للاعتبارات الجنسانية للتخفيف من حدة تغيّر المناخ والتكيّف معه.
ج) تعزيز القدرة على جمع وتوليف ونشر المعارف والبيانات عند نقطة التقاء المساواة بين الجنسَيْن والبيئة، استجابةً للثغرة الكبيرة في البيانات والأدلة الدقيقة والمصنّفة والمفصّلة حول تأثير تغيّر المناخ على المجتمعات الضعيفة، بما فيها جميع النساء رغم تنوّعهنّ.
ح) دعم الناشطات النسويات الشابات والباحثات للقيام بأبحاث تشاركية كاستراتيجية متّبَعة لإنشاء حركة وبهدف توثيق التجارب التي تمّ اختبارها في إطار تغيّر المناخ.

٢- زيادة قدرة الحركات على التأثير في وضع السياسات وصنع القرار:

أ) الضغط على الحكومات لإزالة الحواجز أمام المشاركة المدنية، ولتعزيز حقوق المرأة وتمكين الناشطات النسويات من الوصول والتأثير على عمليات صنع القرار على جميع المستويات.
ب) دعم الجهات الفاعلة النسوية لتسليط الضوء عليها ولتمكين مشاركتها الهادِفة في صنع القرارات المتعلّقة بالمناخ (التكيف/التخفيف)، ووضع السياسات، وعمليات التنفيذ والرصد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.
ت) التأكد من إيصال صوت وأولويات النساء في الخطوط الأمامية والمجتمعات الأكثر ضعفًا وتناولها على جميع مستويات عمليات صنع القرار من خلال متابعة إدماجهنّ في مجموعات وشبكات المناصرة.
ث) بناء القدرات التقنية لدى النساء والناشطات النسويات حول حوكمة المناخ وعملية صنع القرار على المستويين الوطني والدولي لدعم مشاركتهنّ الفعّالة في العمل المناخي والنقاش حول المناخ على جميع المستويات.
ج) دعم إقامة شبكات وإدخال الجهات الفاعلة النسوية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منظّمات وشبكات المناصرة النسوية الإقليمية والعالمية لرفع الصوت وزيادة التأثير.

٣- **دعم العمل الجماعي والتحالفات القوية:**

أ) إنشاء مساحات شاملة وآمنة للنقاش والحوار بين المنظمات النسوية والناشطات النسويات بهدف تعزيز الرؤى الجماعية لما تنطوي عليه البدائل النسوية المطروحة لتحقيق العدل المناخي في المنطقة، وبهدف وضع أجندة سياسية مشتركة، وتحديد الأولويات، ومواءمة الاستراتيجيات، وبهدف التعلّم أيضًا من خبرات الأقران، وبناء العلاقات، وتنسيق الروابط بين الناشطات النسويات والمنظمات والشبكات النسوية.

ب) إنشاء مساحات للتعلم والمشاركة مع الحركات النسوية الأخرى في مختلف المناطق الجغرافية، لا سيما في بلدان الجنوب التي تواجه مخاطر مناخية مماثلة وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية مماثلة.

ت) إنشاء مساحات شاملة للنقاش بين مختلف الحركات ذات الأولويات المتقاطعة، ولا سيما في ما يتعلق بالمنظمات العاملة في مجال العدل البيئي والجنساني والاجتماعي.

مقدّمة

لطالما عانت النساء بشكلٍ غير متناسب من آثار تغيّر المناخ، وذلك لأنّهنّ محرومات من حقوقهنّ الأساسية بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، لا سيما في بلدان الجنوب.[6] نُدرِك أنّ عدم المساواة بين الجنسين تجعل النساء، ولا سيما الأكثر فقرًا بينهنّ، أكثر عرضةً لأوجه عدم المساواة المتفاقمة، بما في ذلك الضغوط البيئية، ولظروف مناخية تطرح مخاطر متعددة.

ولكن أزمة المناخ المستمرة ليست «طبيعيّة» على الإطلاق. فكانت نساء الشعوب الأصلية والفلاحات والريفيات وأغلب النساء في بلدان الجنوب، اللواتي يتحمّلن عبئًا أكبر من غيرهنّ على مستوى تغيّر المناخ، من أوّل الذين سلّطوا الضوء على فكرة أنّ تغيّر المناخ هو «من صنع الإنسان» وأنّه ناتجٌ في المقام الأول وبشكل قاطعٍ عن التأثيرات التاريخية والمستمرة للاستعمار والسيطرة الذكورية والنهب الرأسمالي المدمّر. وتبقى النساء أكثر من يعتمد على الموارد الطبيعية للبقاء على قيد الحياة. ويشكّل الجفاف والفيضانات والأنماط المناخية المتطرفة وغير المتوقعة مسائل حياة أو موت للكثير من النساء، نظرًا للأدوار والمسؤوليات الجنسانيّة الذكورية السائدة، والأعراف الاجتماعية الضارة، وعدم التكافؤ في فرص الوصول إلى الموارد والتحكّم بها، واستبعاد النساء عن عملية صنع القرار على صعيد الأسرة المعيشية وعلى المستوى العام.

ومع ذلك، النساء هنّ أكثر من يواجه تغيّر المناخ بشكلٍ متزايد يوميًا ويتولّين قيادة المقاومة وإيجاد البدائل.

بدءًا من نضالات نساء الشعوب الأصلية في كندا والبيرو والبرازيل ضد التأثيرات الضارة الناتجة عن الشركات الاستخراجية، ووصولًا إلى نضالات المزارعات في الكونغو والمغرب وفلسطين والهند من أجل حقوق ملكية الأراضي، على سبيل المثال لا الحصر، تعمل النساء وحركاتهنّ النسوية العالمية على تشكيل الخطابات العالمية حول تغيّر المناخ، وإنشاء الروابط الإيديولوجية بين استغلال الطبيعة واستغلال النساء، على اعتبار أنّه لا يمكن النظر في نظام الرأسمالية الاستخراجية الذكوري وتغيّر المناخ بشكلٍ منفصل.

تقود هذه الحركات الجهود العالمية الرامية إلى الضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهي تُثبت يومًا بعد يوم أنّ هناك بدائل نسوية للأنظمة الذكورية - الاستخراجية – الرأسمالية، قائمة على العدل المناخي.

في هذا السياق، يعني الإطار النسوي للعدل المناخي معالجة أزمة المناخ، لا باعتبارها مشكلة بيئية وحسب، بل مشكلة عدالة اجتماعية معقّدة، كما يعني التركيز بشكلٍ أساسي على كوكب الأرض والسكّان المعرّضين بشكل خاص لتأثيرات أزمة المناخ،[7] بما في ذلك الأجيال القادمة. كذلك، يعني هذا الإطار معالجة الأسباب الجذرية لأزمة المناخ، بما في ذلك الإنتاج غير المُستدام والقطاعات الاستخراجية المؤذية - وعلى رأسها قطاع الوقود الأحفوري - واستهلاكها والتجارة بها، مع إحراز تقدّم نحو تحقيق المساواة والحماية وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق على استدامة الموارد.

تجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من أنّ النساء في بلدان الجنوب، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يواجهن تأثيرات تغيّر المناخ الشديدة، لم تدرَج هذه القضية بالكامل بعد ضمن الأجندة السياسية للمنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة في المنطقة.

نظرًا إلى دور الحركات النسوية الفعّال في إيجاد حلول لأجندة المناخ تكون مستندة إلى الحقوق ومستدامة ومغيّرة للمفاهيم الجنسانية ومتمحورة حول الأشخاص، تستكشف هذه الوثيقة المسارات المحتملة التي قد تدفع الحركات النسوية الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منح العدل المناخي أهميّة أكب،. وتحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هي نقاط التقاطع بين تغيّر المناخ والعدل بين الجنسَيْن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

٦. سانتيستيبان، ر.س. (محرر). (٢٠٢٠). (منشور). نساء الشعوب الأصلية وتغيّر المناخ. مجموعة العمل الدولية لشؤون السكان الأصليين (INDIGENOUS WOMEN & CLIMATE CHANGE). مجموعة العمل الدولية لشؤون السكان الأصليين (IWGIA). تمّ الاطّلاع عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ من الرابط التالي https://www.iwgia.org/images/publications/new-publications/Indigenous_Women_and_Climate_Change_IWGIA.pdf.

٧. وليامز، ل.، وفليتشر، أ.، وهانسون، ك.، ونيابول، ج.، وبولاك، م. (٢٠١٨). (تقرير). المرأة وتأثيرات تغيّر المناخ والعمل في كندا وجهات نظر النسويات والشعوب أصلية ووجهات نظر متقاطعة (Women and Climate Change Impacts and Action in Canada Feminist, Indigenous, and Intersectional Perspectives). معهد البحوث الكندي للنهوض بالمرأة (CRIAW). تم الاطلاع عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ من الرابط التالي

٢. ما هي توجّهات النشاط الإقليمي لتغيّر المناخ التي تشكّل أجندة الحركات النسوية؟
٣. علامَ يصبّ الناشطون والمنظّمات اهتمامهم حاليًا في ما يتعلّق بالترابط بين النسوية والمناخ ؟
٤. ما هي التحديات والاحتياجات والثغرات التي تمّ تحديدها؟
٥. كيف يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة تقديم دعم أفضل لنمو وتعزيز الحركات النسوية للعدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

المنهجيّة

نشير إلى النسوية على أنها أي تدخل شخصي أو مهني أو سياسي يهدف إلى تحدّي أوجه عدم المساواة بين الجنسين. فكما توضّح كاثي موغليان وزينة عمار: «تنطبق صفة النسوية على أي شخص أو أي منظمة رسمية أو غير رسمية، سواء أكانت تعرّف عن نفسها على أنها نسوية أم لا، ولكن يندرج عملها ورؤيتها وقيمها في هذا الإطار».[8] ونشير أيضًا إلى الحركات النسوية بصيغة الجمع لأنه ما من حركة واحدة تشمل جميع الاتجاهات السياسية النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نحن نرى الحركات النسوية كمنظمات وقادة وشبكات تعمل معًا لتحدي وتغيير هياكل السلطة التي تعزز عدم المساواة بين الجنسَيْن، غالبًا ما يقودها أشخاص عاشوا بأنفسهم تجربة اختلال موازين القوة بين الجنسَيْن وأشكالًا أخرى من الظلم.

بهدف الإجابة على أسئلة البحث، وفي محاولة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة في المنطقة في مجال النسوية وحقوق المرأة وجمع البيانات الثانوية، اعتمدنا منهجية مختلطة لجمع البيانات الأولية. فعلى مدى شهر واحد (من منتصف تموز/يوليو إلى منتصف آب/أغسطس)، أجرينا ٢٢ مقابلة مطوّلة ودراسة استقصائية واحدة عبر الإنترنت أجابت عليها ١٤٠ ناشطة في مجال حقوق المرأة والنسوية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أجرينا المقابلات مع ٥ ناشطات في مجال المناخ والبيئة، و١٥ ناشطة في مجال النسوية والحقوق النسائية (يمثّلون الناشطون الأفراد والمنظمات المحلية والشبكات والمنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ومنظمتَيْن دوليّتَيْن تعملان في المنطقة. وكانت المشارِكات من أعمار مختلفة وذات سنوات خبرة مختلفة داخل الحركات النسوية والمناخية، وذات طبيعة مشاركة مختلفة (موظفان، أو أعضاء في شبكات، أو ناشطات وباحثات مستقلّات) ومن جنسيات مختلفة. وفي ما يلي التوزُّع الجغرافي للأشخاص التي أُجريَت معهم المقابلات:

بعد الحصول على موافقة الأشخاص المُستَجوَبين، تم تسجيل المقابلات ونسخها مع إخفاء هوية الشخص المُستَجوَب وحذف التسجيلات بعد النسخ. وتمّ عرض نتائج التقرير الأولية ومناقشتها بشكلٍ أكبر في جلسة المصادقة التي عقدتها منظمّة «كفينا تل كفينا» ومنظّمة «أوكسفام». بعد ذلك، أُدرِجَت التعليقات والأفكار الناتجة عن الجلسة في نتائج التقرير. نظرًا إلى القيود الزمنية والمنشورات المحدودة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ، مُنحت الأولوية للبيانات المستخرجة من المقابلات والدراسات الاستقصائية. وبالتالي، ترتكز الوثيقة إلى هذه التجارب ووجهات النظر.

.https://www.criaw-icref.ca/wp-content/uploads/2021/04/Women-and-Climate-Change_FINAL.pdf

٨. موغليان، ك.، وعمار، ز. (٢٠١٩). (تقرير). إنشاء الحركة النسوية في لبنان: التحديات والفرص (Feminist Movement Building in Lebanon: Challenges and opportunities). RootsLab. تم الاطلاع عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ من الرابط التالي
.https://policy-practice.oxfam.org/resources/feminist-movement-building-in-lebanon-challenges-and-opportunities-620850

تغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يستعرض هذا القسم الأول الاتجاهات السائدة على صعيد تغيُّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكيف تتجلى في الظواهر الجوية. كذلك، يعرض هذا القسم بالتفصيل تأثيرات تغيّر المناخ التي يختبرها الأشخاص والتي تختلف بحسب النوع الاجتماعي، ما يؤدي إلى تفاقم التمييز القائم على النوع الاجتماعي مواطن الضعف القائمة أساسًا. يلخّص هذا القسم أيضًا كيفية تعامل السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع أزمات المناخ وتداعياتها الاجتماعية.

تغيّر المناخ المتسارع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق عرضةً لزيادة الظواهر المناخية المتطرفة،[9] مع تقدير ارتفاع الحرارة بأكثر من ١,٩ درجة مئوية.[10] وقد أبرزت الدراسات[11] أنّ التأثيرات البيئية الشديدة، مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار ووقوع حرائق في الغابات وظهور الفيضانات والتصحّر والتبخّر والجفاف لفترات طويلة وهبوب العواصف الرملية وارتفاع مستوى سطح البحر وانعدام الأمن الغذائي والمائي، تسبّب كلّها تأثيرات مدمّرة على سبل العيش لمجموعات كبيرة من السكان الذين يعانون أساسًا من مواطن ضعفٍ ناتجة عن عقودٍ من سياسات التنمية النيوليبرالية ومقاساة الهشاشة والنزاعات والاحتلال.

الجفاف هو أكثر المخاطر المناخية انتشارًا، فتأثيراته على سبل العيش شديدة وتتسبّب في أكبر الخسائر البشرية. تواجه الأهوار في جنوب العراق مخاطر بسبب تغيّر المناخ والسدود المبنية عند منابع المياه وبسب عقودٍ شهدت فيها البلاد الحرب وسوء الإدارة.[12] وتشمل تأثيرات الجفاف انخفاض إمدادات المياه وخسائر في المحاصيل والثروة الحيوانية، ما يهدّد الأمن الغذائي. كذلك، فإنّ السكان الأصليّين في المناطق الحدودية مهدّدون بالمجاعة اليوم، ما يُرغم فئات كبيرة من السكان على الهجرة، وخصوصًا فئة الشباب.[13]

يتمثل أحد أكبر تحديات القرن الحالي في توفير المياه والطاقة والغذاء للجميع بطريقة مستدامة بيئيًا ومُجدية اقتصاديًا وشاملة اجتماعيًا، بما يضمن مواجهة الصدمات والكوارث.[14] فتدفعنا هذه التحديات إلى التفكير في طرق جديدة لإدارة الموارد الطبيعية،[15] غير أنّه من المتوقّع أن تتفاقم التأثيرات البيئية المدمّرة وانعدام الأمن المائي والطاقة والإمدادات الغذائية، نتيجة النمو الديموغرافي وأنماط الحياة الاستهلاكية ومواطن الضعف في مواجهة الكوارث.[16] لم يسبق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن شهدت شحًّا للمياه بهذا الحجم والتأثير، حيث يفتقر حوالى ٤١ مليون شخص إلى إمكانية الوصول إلى خدمات مياه الشرب الآمنة، ويفتقر ٦٦ مليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية ما يؤدي إلى زيادة الأمراض ومستوى الهشاشة.[17] وتضمّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السكان الأكثر افتقارًا للطاقة في العالم، حيث إنّ ٦٥ مليون شخص محرومون من الكهرباء، ويعاني ٦٠ مليون شخصٍ من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة ومن نقص الإمداد بالكهرباء.[18] وقدّرت التقارير[19] أنّ أكثر من ٥٥ مليون شخص من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعانون من نقص التغذية، كما أنّ **٢٠٪ من إجمالي الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد حول العالم يعيشون في هذه المنطقة.**

كذلك، تعاني المنطقة من فيضانات مدمّرة ألحقت أضرارًا جسيمة بالبنى التحتية وحياة البشر. فقد تسبّبت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة في اليمن في العام ٢٠٢١ في مقتل الكثير من الأشخاص، كما تسبّبت في أضرار واسعة النطاق لآلاف المنازل والبنى التحتية.[20] بالتالي، من المتوقّع أن تستمرّ درجة الحرارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الارتفاع حتى نهاية القرن الحالي، مع فترات أطول من الحرّ الشديد (أكثر من ٤٠ درجة مئوية).[21] وستنخفض معدّلات هطول الأمطار بحوالى ٩٠ إلى ١٢٠ ملم في السنة بالتوازي. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ العواصف الرملية والترابية من أبرز الأخطار الطبيعية الأخرى في المنطقة. فقد أدت هذه العواصف في الكثير من البلدان إلى تأثيرات ضارة خطيرة على صحة الإنسان وعلى الإنتاجية الزراعية وتسبّبت في حوادث مرور وفي تأخير الرحلات الجوية.[22] وتبلغ تكلفة تصليح أضرار العواصف الرملية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٣ مليار دولار أميركي من إجمالي الناتج المحلي سنويًا. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اجتاحت عاصفة ترابية هائلة سوريا والعراق وامتدّت إلى لبنان ومصر والأردن. كانت هذه العاصفة الأولى من نوعها في تاريخ لبنان الحديث، وهبّت في فترةٍ شهدت حراكًا مجتمعيًا ضد أزمة إدارة النفايات وأدّت إلى وفاة خمسة أشخاص و٧٥٠ حالة اختناق أو ضيق في التنفس.[23]

٩. التقرير العربي حول تقييم تغيّر المناخ، https://www.preventionweb.net/publication/arab-climate-change-assessment-report-main-report (تم الاطلاع عليه في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢).

١٠. المرجع نفسه.

١١. https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2 ,https://archive.ipcc.ch/ipccreports/sres/regional/index.php?idp=155

١٢. https://www.al-monitor.com/originals/2022/02/strains-ancient-mesopotamian-marshes-imperil-ecology-way-life (تمّ الاطّلاع عليه في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٢٢).

١٣. المرجع نفسه.

١٤. ساكس، ج. د.، شميت-تروب، ج.، مازوكاتو، م.، ميسنر، د.، ناكيسينوفيك، ن.، روكستروم، ج. (٢٠١٩). ستة تغييرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Six transformations to achieve the sustainable development goals). مجلة Nat. Sustain.. ٢، ٨٠٥–٨١٤. doi:10.1038/s41893-019-0352-9

١٥. بينغالي، ب. ل. (٢٠١٢). الثورة الخضراء: التأثيرات والحدود والمسار القادم (Green revolution: impacts, limits, and the path ahead)، Natl. Acad. Sci.، ١٠٩، ١٢٣٠٢–١٢٣٠٨. doi:10.1073/pnas.0912953109؛ نيستروم، م.، جوفراي، ج. ب.، نورستروم، أ. ف.، كرونا، ب.، سوغارد يورغنسن، ب.، كاربنتر، س. ر.، وآخرون (٢٠١٩). مرونة النظام الإيكولوجي للإنتاج العالمي وتركيبته (Anatomy of the global production ecosystem)، Nature، ٥٧٥، ٩٨–١٠٨. doi:10.1038/s41586-019-1712-3.

١٦. هوكسترا، أ. ي.، وايدمان، ت. و. (٢٠١٤). البصمة البيئية غير المستدامة للبشرية (Humanity's unsustainable environmental footprint)، Science، ٣٤٤، ١١١٤–١١١٧. doi:10.1126/science.1248363؛ ستيفن، و.، روكستروم، ج.، ريتشاردسون، ك.، لينتون، ت. م.، فولكي، س.، ليفرمان، د. وآخرون (٢٠١٨). مسارات نظام الأرض في الأنثروبوسين (Trajectories of the earth system in the Anthropocene). Proc. Natl. Acad. Sci. U.S.A، ١١٥، ٨٢٥٢–٨٢٥٩. doi:10.1073/pnas.1810141115.

١٧. اليونيسيف، ٢٠٢١، «على وشك الجفاف»: نطاق وتأثير غير مسبوقين لشحّ المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، https://www.unicef.org/mena/reports/running-dry-impact-water-scarcity-children (تمّ الاطلاع عليه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢).

١٨. أولاووي، داميلولا س.، الافتقار إلى الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حكايات متباينة وآفاق مستقبلية (Energy Poverty in the Middle East and North African (MENA) Region: Divergent Tales and Future Prospects) في إنييغو ديل غوايو وآخرين (محررون)، عدالة الطاقة وقانون الطاقة (Energy Justice and Energy Law) (أكسفورد، ٢٠٢٠؛ النسخة الإلكترونية، منشورات أكسفورد الأكاديمية، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٠)، https://doi.org/10.1093/oso/9780198860754.003.0015، ٩٧٨٠١٩٨٨٦٠٧٥٤ (تمّ الاطلاع عليه في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢).

١٩. منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ٢٠٢٠. نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢٠١٩ - إعادة التفكير في النظم الغذائية من أجل نظم غذائية صحية وتحسين التغذية. https://doi.org/10.4060/ca8684en.

٢٠. «الفيضانات المفاجئة تتسبّب في أضرار واسعة النطاق في اليمن»، ٤ أيار/مايو ٢٠٢١، BBC.

٢١. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-56979531 (تمّ الاطّلاع عليه في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢).

٢٢. التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ، https://www.preventionweb.net/publication/arab-climate-change-assessment-report-main-report (تمّ الاطلاع عليه في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢)

٢٣. https://www.unep.org/ru/node/331

٢٣. المرجع نفسه.

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثّلة في سرقة مصادر المياه وهدم البنى التحتية للمياه الفلسطينية بصورة منتظمة[24] وفي استخدام الأراضي الزراعية الفلسطينية كمكبّ للنفايات العسكرية والصناعية والصرف الصحي،[25] ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تلوّث الأراضي الزراعية والمياه والهواء. وتساهم هذه العوامل كلّها في تعريض حياة الفلسطينيين وصحّتهم للخطر[26]. وبالتالي، يؤدّي تغيّر المناخ إلى تضخيم أوجه عدم المساواة الاجتماعية المتجذّرة تاريخيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك العنف والعسكرة والنزاع، والتمييز، والبطالة، والفقر، وشبكات الأمان الاجتماعي غير الملائمة، والحوكمة الضعيفة، ونموذج اقتصادي يخلق المزيد من أوجه التفاوت.[27] ويساهم تغيّر المناخ في الهجرة والنزاعات، ويشكّل عامل تهديد مضاعفًا للأمن البشري. نتيجةً لذلك، تسجّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدّل من الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي مقارنةً بالمناطق الأخرى. فمعدّل الإنفاق العسكري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفوق قدرات المنطقة المالية، لأنّ الميزانيّات المُخصَّصة للعمليات العسكرية لا تتركز ما يكفي من الأموال لسدّ احتياجات المدنيين، ومنها خدمات التعليم والصحة. ويضرّ ذلك بالنساء بشكلٍ متفاوتٍ لأنهنّ يعتمدن أكثر من غيرهنّ على الإنفاق الاجتماعي.

تجارب ذات طابع جنساني متعلّقة بتغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تصارع بالفعل تبعات الجائحة والانهيارات المالية والتقشّف والنزاعات والنزوح، «تأتي تأثيرات تغيّر المناخ المتتالية لتُضاف إلى سلسلة هائلة من التحديات».[28] وقد حذّرت التقارير[29] من أنّ **تغيّر المناخ سيؤدي إلى مفاقمة مواطن الضعف وزيادة أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة توصف بالفعل بأنّها من أكثر المناطق التي تتّسم بعدم المساواة في العالم.**[30]

لا يُعتبر تغيّر المناخ محايدًا من الناحية الجنسانية ولا تتوزّع عواقبه بشكلٍ متساوٍ، بل هي أشدّ على الفئات السكانية المهمّشة، ولا سيما النساء. وتُظهر الأبحاث الجديدة حول التأثيرات الجنسانية لتغير المناخ كيف يؤدّي الأخير إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسَيْن. في الواقع، تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكبر فجوة بين الجنسَيْن على مستوى العالم.[31] «لم تحصل النساء بعد على المواطنة المتساوية، وما زلن يخضعن لأشكال مختلفة من العنف. كذلك، تؤدي الأزمات المناخية إلى تفاقم تأنيث الفقر، حيث تشير التقديرات إلى أنّ ٨٠٪ من النازحين بسبب تغيّر المناخ هنّ من النساء، وبالتالي يعانين من أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ويتحمّلن المزيد من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وترسيخٍ أكبر للفقر».[32]

والجدير بالذكر أنّ تدهور الموارد الطبيعية، ولا سيما الضغط على موارد المياه، يمكن أن يساهم بطرقٍ عدّة في ظهور حالة من النزاع أو انعدام الأمن. ويشكّل تغيّر المناخ تحديًا كبيرًا للدول والبلدان الضعيفة التي تشهد نزاعات، إذ يمكن أن يؤدّي إلى تدهور الأوضاع على الأرض، ما يسبّب عدم الاستقرار والهجرة القسرية.[33] فضلًا عن ذلك، تنبع معظم موارد المياه العذبة (نسبة ٦٦٪ منها) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خارج الحدود الوطنية.[34] **في هذا السياق، يظهر خطر متزايد من أن يؤدّي تغيّر المناخ إلى تفاقم مشكلة شحّ المياه والتوترات القائمة داخل الدول التي تتقاسم موارد المياه وفي ما بينها.**[35] وهذا ما شدّدت عليه ناشطة في مجال العدل المناخي من العراق،[36] فأشارت إلى أنّ الجفاف الذي تعاني منه منطقة الأهوار حاليًا ناتجٌ عن التوزيع الحكومي غير المتكافئ والأفضلية الممنوحة للقطاع السياحي على حساب الأراضي الزراعية. وتعتبر الناشطة أنّ الوضع تفاقم أيضًا بسبب السياسات المائية المُتّبعة في دول الجوار، أي إيران وتركيا، ولا سيما بسبب إنشاء السدود التي تحرم المنطقة من موارد المياه.

في فترات النزاع، تطال الآثار الضارة النساء والفتيات أكثر من غيرهنّ. فيزيد **النزاع من انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي ويحدّ من إمكانية تنقّل النساء والفتيات للوصول إلى الخدمات والوظائف الأساسية.**[37] وخلال فترات نقص الغذاء، **تكون النساء أكثر عرضةً للحرمان من الطعام والفقر المدقع.** وتجدر الإشارة إلى أنّ **إنشاء حركة نسوية يُعتبر عملية خطرة في فترة النزاع** وفقًا لما ورد في الإجابات على سؤال الدراسة

٢٤. هيومن رايتس ووتش، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢١، «تجاوزوا الحد السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد» https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469 (تم الاطّلاع عليه في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢).

٢٥. بيان صادر عن منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والأفريقية وشبكة المنظمات النسوية، جهود المرأة المستمرة من أجل تحقيق المساواة في مواجهة تحديات تغير المناخ (Women's Efforts for Equality Persist in Combating the Challenges of Climate Change) (تمت مشاركته مع الباحثين خلال المقابلات التي أجراها المشاركون).

٢٦. المرجع نفسه.

٢٧. هديل القزاز.

٢٨. مرجع سابق: https://carnegieendowment.org/2022/02/24/cascading-climate-effects-in-middle-east-and-north-africa-adapting-through-inclusive-governance-pub-86510

٢٩. https://carnegieendowment.org/2022/02/24/cascading-climate-effects-in-middle-east-and-north-africa-adapting-through-inclusive-governance-pub-86510 .

٣٠. https://www.oxfam.org/en/blogs/region-brought-its-knees-inequality-kills

٣١. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠٢٢، https://jp.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2022/in-full/1-5-performance-by-region (تمّ الاطّلاع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢٢).

٣٢. https://reliefweb.int/report/world/if-women-dont-lead-well-lose-battle-against-climate-crisis

٣٣. ماري لومي، الأمن البيئي: معالجة مخاطر المياه وتغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة. وثيقة العمل، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ٢٠١٩.

٣٤. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وآخرون، التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ – التقريري الرئيسي. ريكار، ٢٠١٧.

٣٥. بلقيس عثمان العشا، رسم خارطة تهديدات تغيّر المناخ وتأثيرات التنمية البشرية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٠.

٣٦. المقابلة رقم ٦ مع ناشط(ة) في مجال تغيّر المناخ بتاريخ ٢٠٢٢/٠٨/١١.

٣٧. البنك الدولي، ٢٠١١، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية، https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/848241468158721377/world-development-report-2011-conflict-security-and-development-overview (تم الاطلاع عليه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢).

الاستقصائية حول التحديات الناتجة عن مشاركة الحركات النسوية في العدل المناخي، ومنها «النزاع والضعف» (٤٠٪ من المستجيبات).

مع تزايد الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومع ظهور جائحة كوفيد-١٩، يتأثّر التقدّم المحرز نحو تحرير المرأة وصون حقوقها في المنطقة، فإما يتباطأ أو يتوقّف أو حتى يعكس اتجاهه في بعض الحالات.»[38] إنّ دخل المرأة المنخفض مقارنةً بالرجل وأدوارها المحدّدة على أساس النوع الاجتماعي وحالتها الاجتماعية تؤثّر كلّها على كيفيّة مواجهتها لتغيّر المناخ. في ما يلي بعض الجوانب التي توضّح كيف يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- بما أن النساء يشكّلن حوالى ٥٠٪ من القوى العاملة في مجالَي الزراعة وصيد الأسماك، تكون تأثيرات تغيّر المناخ أكبر على سبل عيشهنّ فتتمثّل على سبيل المثال بانخفاض مخزون الأسماك وفشل المحاصيل.[39] فيصبح عملهنّ أكثر استهلاكًا للطاقة والوقت بالرغم من أنهنّ ينتجن أقلّ ويعانين في الحفاظ على التنوع البيولوجي وأساليب الزراعة الإيكولوجية.[40]
- تمتلك النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقلّ من ١٠٪ من الأراضي الزراعية،[41] وبالتالي سوف يزيد تغيّر المناخ من انعدام الأمن الغذائي لديهنّ.
- تقوم النساء عادة بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر، بما في ذلك رعاية صغار السنّ والمرضى وكبار السنّ وزراعة الكفاف، وبالتالي سيؤدي تغيّر المناخ إلى تزايد عبء أعمال الرعاية التي تقوم بها. النساء بقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف بعبارةٍ أخرى، يعزّز تغيّر المناخ الأدوار النمطية للجنسَيْن في المجتمع ويعمّق أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسَيْن.
- يفرض ذلك ضغوطًا إضافية على الفتيات اللواتي سيتعيّن عليهنّ ترك المدرسة لمساعدة أسرهنّ في مسؤولياتها المتزايدة للتكيّف مع الظروف المستجدّة.
- إنّ خسارة سبل العيش المرتبطة بتغيّر المناخ تدفع وستواصل الدفع بالمرأة بشكلٍ أكبر إلى القطاع غير النظامي مثل العمل المنزلي، حيث هي ممثّلة بشكلٍ مفرط وحيث تكون أكثر عرضةً للعنف والاستغلال لا سيما في حالات النزوح.[42] فقد زادت أعباء الرعاية الملقاة على النساء بمقدار ضعفَين أو ثلاثة أضعاف بسبب تغير المناخ وستستمرّ في زيادة الإجهاد والإرهاق والمخاطر على صحتها النفسية.[43]
- مع تزايد التهديد على صحة الإنسان بسبب تغيّر المناخ،[44] [45] [46] ستكون النساء والفتيات أكثر عرضةً للإصابة بالمشاكل الصحية، لا سيما النساء الحوامل والمرضعات.[47] ونظرًا للأدوار الجنسانية القائمة في الكثير من البلدان، قد تتأثّر النساء والفتيات اللواتي يقضين وقتًا طويلًا في الهواء الطلق، أي في الحقول الزراعية، أو في تأدية مهام متعلّقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في درجات حرارة مرتفعة أو منخفضة للغاية، إضافةً إلى تقديم الرعاية إلى أفراد الأسرة المرضى.[48] وتواجه النساء الحوامل والمرضعات تحديات إضافية بسبب حاجتهن المتزايدة للغذاء والماء وذلك في ظلّ محدودية إمكانيّتهنّ في التنقل في الكثير من الأحيان.[49] بشكلٍ عام، الجدير بالذكر أنّ التعرّض للكوارث الطبيعية والإجهاد أثناء الحمل يزيد من مخاطر ظهور نتائج سيّئة للحمل وتدهور صحة الأم.[50] وتجدر الإشارة إلى أنّ حالات العدوى مثل التهابات المسالك البولية تؤثّر على النساء بشكلٍ مختلفٍ وبدرجةٍ كبيرةٍ، فذكرت التقارير أنّ الكوارث الطبيعية قد تشكّل عوائق تحول دون إمكانية تنظيم الأسرة.[51]
- يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة مخاطر العنف ضد النساء والفتيات.[52] ويمكن للأحداث المتعلّقة بتغيّر المناخ أن تجعل المنازل والأحياء التي تقطنها النساء غير صالحة للسكن. بالتالي، قد يتم تهجيرهنّ إلى مخيّمات، حيث يُحتمَل أن يتعرّضن للعنف من قبل الغرباء أثناء عيشهنّ في مستوطنات مؤقتة.[53] وتزيد الكوارث الناجمة عن المناخ من مخاطر عنف العشير والعنف الجنسي. فأزمات المناخ التي تؤدي إلى نشوب نزاع هي أيضًا مصدر محتمل للعنف المتزايد ضد النساء (والرجال).
- تسبّبت الكوارث المناخية الحادة بتوقّف الكثير من الخدمات الأساسية المقدّمة للنساء والفتيات، مثل رعاية الصحة الجنسية

٣٨. https://mena.fes.de/press/e/capitalist-patriarchal-nightmare-ecofeminist-awakening
٣٩. https://www.womin.org.za/images/papers/Full-collection-Women-gender-and-extractivism-in-Africa.pdf
٤٠. المرجع نفسه.
٤١. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والحقوق في الأراضي، https://www.fao.org/gender-landrights-database/data-map/statistics/ar/.
٤٢. برادشو وفوردهام، النساء والفتيات والكوارث - مراجعة للوزارة البريطانية للتنمية الدولية، ٢٠١٣، https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/844489/withdrawn-women-girls-disasters.pdf، (تم الاطلاع عليه في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
٤٣. منظمة الصحة العالمية، النوع الاجتماعي وتغير المناخ والصحة Gender, Climate Change and Health) https://www.who.int/globalchange/GenderClimateChangeHealthfinal.pdf
٤٤. التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ، مرجع سابق.
٤٥. المرجع نفسه.
٤٦. المرجع نفسه.
٤٧. التحالف العالمي للقضايا الجنسانية والمناخية، النوع الاجتماعي وتغير المناخ: إمعان النظر في الأدلة الموجودة (Gender and Climate Change: A closer look at existing evidence 2016, https://wedo.org/wp-content/uploads/2016/11/GGCA-RP-FINAL.pdf.
٤٨. المرجع نفسه.
٤٩. التحالف العالمي للقضايا الجنسانية والمناخية، النوع الاجتماعي وتغير المناخ: إمعان النظر في الأدلة الموجودة (Gender and Climate Change: A closer look at existing evidence)، ٢٠١٦ 2016, https://wedo.org/wp-content/uploads/2016/11/GGCA-RP-FINAL.pdf.
٥٠. المرجع نفسه.
٥١. المرجع نفسه.
٥٢. صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٢، تغيّر المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن (Climate Change and Gender-Based Violence in Jordan)، https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa_research_brief_on_gbv_and_cc_final_march_8_0.pdf (تم الاطّلاع عليه في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
٥٣. منظمة Action Aid، ٢٠١٩، خمس طرق يؤثر فيها تغير المناخ في النساء والفتيات (5 ways climate change affects women and girls)، https://www.actionaid.org.uk/blog/2019/11/29/5-ways-climate-change-affects-women-and-girls (تم الاطلاع عليه في 23/08/2022).

والإنجابية والتعليم والحماية الاجتماعية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.[54]

- تدمّر الظروف المناخية المتطرّفة سُبُل العيش وتؤدي إلى تفاقم حدّة الفقر. وتشير الأدلة إلى أنّ خطر زواج الفتيات القاصرات يزداد بشكلٍ كبيرٍ عندما لا تتمكّن الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية.

إمدادات المياه في مخيّم الأزرق:[55] في مخيّم الأزرق للاجئين في الأردن، يتم توزيع المياه على السكان من خلال نظام مكوّن من ٣٠٠ صنبور بوفّر كلّ منها يوميًا ما معدّله ٦٠ لترًا من المياه للفرد، أي نسبة أقل بكثير من الحصّة التي تمنحها الشبكة الوطنية، والتي تتراوح بين ٩٠ و١٠٠ لترٍ للفرد. تتشارك كل سبع أسر تقريبًا صنبور مياه واحد، فتجمع منه الأسر المياه التي تتوفّر مرّةً كلّ بضعة أيّام لبضع ساعاتٍ فقط.

نظرًا إلى أنّ **مسؤوليّة جمع المياه وإحضارها في المخيم تقع على عاتق اللاجئات النساء بالدرجة الأولى**، يزداد خطر تعرّضهنّ للإساءة اللفظية والتحرّش الجنسي. وتضطرّ بعض النساء إلى السير لمسافات بعيدة لإحضار الماء. وأوضح مديرو القضايا أنّ الكثير من النساء غالبًا ما يواجهن مشاكل مع الجيران بشأن تقنين المياه.

تتعرّض النساء اللواتي يقمن بإعالة أسرهنّ لخطر أكبر من التعرّض للتحرّش ويزداد احتمال تعرّضهنّ للاستغلال من قبل سكّان آخرين في المخيّم. وبسبب الأعراف الاجتماعية المحافِظة في المخيّم، تتجنّب النساء الإبلاغ عن حالات العنف والتحرّش ويحاولن إيجاد طرق أخرى لمواجهتها. على سبيل المثال، أصبحت إحدى النساء تذهب إلى صنبور بعيد عن منزلها بهدف تجنّب الرجل الذي كان يتحرّش بها.

يستعرض المثل الوارد أعلاه اشتداد العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز في أوقات الأزمات، حيث تفقد النساء وظائفهنّ وسبل عيشهنّ ويصبحن غير قادرات على الوصول إلى الرعاية الصحية أو الخدمات المتعلّقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتزداد أعمالهنّ المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يقمن بها. كذلك، يتمّ تسجيل معدّلات أعلى من عمل النساء غير النظامي في ظلّ غياب الضمانات والافتقار إلى إمكانية الحصول على إعانات حكومية.

٥٤. صندوق الأمم المتحدة للسكان، خمس طرق يؤذي بها تغير المناخ النساء والفتيات (Five ways climate change hurts women and girls). الأخبار، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، https://www.unfpa.org/news/five-ways-climate-change-hurts-women-and-girls (تم الاطّلاع عليه في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٢٢).

٥٥. دراسة حالة توضّح كيف تتلاقى المعايير الجنسانية الذكورية والنزاع وحالة اللجوء وأزمة المناخ لتساهم في تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي، وردت في «تغيّر المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن» (Climate Change and Gender-Based Violence in Jordan)، موجز عن البحث، ٢٠٢٢، صندوق الأمم المتحدة للسكان الأردن https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa_research_brief_on_gbv_and_cc_final_march_8_0.pdf

السياسات الدولية المتعلّقة بالترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ

استغرقت مقاربات العدل بين الجنسين بعض الوقت لتُبلوِر الخطاب والمبادرات والعمليات المتعلقة بتغير المناخ على المستوى الدولي. فقد أُهمِل الترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ نتيجة تعقيد عملية التفاوض حول المناخ في السنوات الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونتيجة القرار القاضي بالتركيز على المسائل الأكثر «عالمية» بدلاً من التوقف عند مسائل «محددة». فقبل عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الثالث عشر، لم يَذكُر سوى قرار واحد النساء أو المساواة بين الجنسَيْن. وبحلول مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، ازداد هذا الرقم ليبلغ ٤٥ قرارًا.[56] **لقد لعبت المجموعات والحركات النسوية الأوسع نطاقًا دورًا محوريًا في تحقيق التحولات الجذرية في الخطابات المعنية بالمناخ.**[57] فقد أخذت أصواتهنّ تعلو وترتفع تدريجيًا، داعيةً إلى إحداث تغييرات أساسية في الأنظمة بعد مرحلة كوفيد-١٩ تستند إلى مقاربات نسوية وعادلة ومراعية للبيئة. وأفضت هذه الجهود إلى إعداد «خطة نسوية من أجل التوصل إلى اتفاق بيئي جديد»،[58] وهي عبارة عن خطة نسوية شاملة تربط بين سلامة الكوكب والأشخاص من خلال مقاربة قائمة على العدل.[59] علاوة على ذلك، كانت النساء الناشطات من حول العالم، ولا سيما النساء من الشعوب الأصلية، رائدات في صياغة «جدول أعمال المرأة للقرن ٢١» (في العام ١٩٩١) و«جدول أعمال المرأة للعام ٢٠١٥ من أجل عالم صحّي وآمن» (في العام ٢٠٠٢). وقد سعت هذه الأنشطة إلى إبراز الأصوات النسوية من أجل التأثير في برامج التنمية المستدامة العالمية واتفاقيات المناخ التي تحمّل الحكومات المسؤولية إزاء المناخ والعدل بين الجنسَيْن.

الاتفاقيات والآليات الدولية الأساسية بشأن الترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ:[60]

سيداو (١٩٧٩): غالبًا ما اعتُبرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على أنها شرعة حقوق النساء الدولية، وهي وثيقة أساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين. والأطراف فيها ملزَمون بالعمل من أجل دعم حقوق المرأة وحمايتها، بما في ذلك المبدأ التنفيذي لتعزيز المساواة في التشريع. تؤكد المواد ١٠ و١١ و١٣ تباعًا على حقوق المرأة في عدم التعرض للتمييز في مجال التعليم وفي التوظيف وفي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وتلقى هذه المطالب اهتمامًا خاصًا في مسألة وضع النساء الريفيات، اللواتي تتطلّب معاناتهنّ ومساهماتهنّ الاقتصادية الحيوية، كما أشير في المادة ١٤، المزيد من الانتباه في التخطيط السياساتي.[61]

اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم (١٩٨٩ و١٩٩٨ و٢٠٠١، تباعًا؛ التآزر في العام ٢٠٠٨): تهدف اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار السلبية التي تخلّفها الملوِّثات الخطرة. وقد أُسِّس فريق عمل معني بالشؤون الجنسانية في العام ٢٠١٢ من أجل تعميم منظور المساواة بين الجنسين في الاتفاقيات الثلاث ووضع خطة عمل للمسائل الجنسانية.

جدول أعمال القرن ٢١ (١٩٩٢): أعلن مؤتمر القمة للعام ١٩٩٥ المعني بالأرض أو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أنّ النساء يضطلعنَ بدور أساسي في الإدارة والتنمية البيئيَين. لذلك، تشكّل مشاركتهنّ الكاملة ضرورةً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد دعا جدول أعمال القرن ٢١ إلى إعداد بيانات مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي وقواعد بيانات مراعية للجنسَيْن. واستند جدول الأعمال إلى عمل المنظمات السابق سعيًا إلى تمكين النساء وتعزيز المساواة بين الجنسَيْن في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية مثل ملكية الأرض، والإشراف على الموارد، والتعليم، والتوظيف.

اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٣): توصّل الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى قرارات تضمنت اعتبارات جنسانية. وفي العام ٢٠٠٨ (التحديث للفترة بين العامَين ٢٠١٥ و٢٠٢٠)، اعتمد الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي خطةَ عمل للمسائل الجنسانية واتخذوا خطوات متكاملة من أجل تحسين إطار عمل الرصد ونظام المؤشرات من أجل تعميم منظور المساواة بين الجنسَيْن.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٤): على الرغم من غياب الاعتبارات الاجتماعية في نص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعتمد الاتفاقية حاليًا قرارات بشأن المساواة بين الجنسَيْن صدرت في السنوات الماضية، بما في ذلك برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي. واعتمدت الدول الأطراف في الاتفاقية خطة عمل للمسائل الجنسانية في العام ٢٠١٦ (محدَّثة في العام ٢٠١٩)، فأتاحت بذلك رصد تنفيذ المهام المرتبطة بالمسائل الجنسانية وإعداد التقارير عنها.

عمد **إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)** إلى تضمين النساء والبيئة كمسألتين هامتين تستدعيان التحرّك، وهو يشجع الحكومات على جمع البيانات المرتبطة بأثر تدهور البيئة في النساء بالإضافة إلى إعداد قواعد البيانات المراعية للجنسَيْن. ويُعتبر هذا الإعلان المرجع الأكثر شمولاً للمبادئ التوجيهية المعنية بإعداد الإحصاءات المراعية للجنسَيْن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٥٦. إريك زوسمان، سو-يونغ لي، آنا روخاس، ليندا آدمز؛ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المبادئ التوجيهية بشأن أنشطة التخفيف من أثر المناخ من أجل صانعي السياسات ومطوِّري الاقتراحات (Mainstreaming Gender into Climate Mitigation Activities Guidelines for Policy Makers and Proposal Developers)، بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank)، ٢٠١٦.

٥٧. Women's Major Group، ٢٠١٥؛ يمكن أيضًا مراجعة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، Gita Sen ٢٠١٨.

٥٨. تارا دانيال وموراد دولان (٢٠٢٠) التقاطعية والعمل الجماعي: اتفاق بيئي جديد نسوي في الولايات المتحدة، Intersectionality and collective action: visioning a Feminist Green New Deal in the US)، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية (Gender & Development))، ٢٨:٣، ص. ٥١٥-٥٣٣، معرّف الكائن الرقمي: ١٣٥٥٢٠٧٤,٢٠٢٠,١٨٤٣٨٢٩/١٠,١٠٨٠.

٥٩. أبو حبيب، لينا، فاليريا أسكيفيل، آن ماري غويتز، خوان ساندلر، كارولين سويتمان (٢٠٢٠)، «مقدمة: النوع الاجتماعي، والتنمية، وبيجين+٢٥» Introduction: gender, development, and) Beijing+٢٥)، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية (Gender & Development)، ٢٨(٢)، ص. ٢٢٣-٢٣٧، معرّف الكائن الرقمي: ١٣٥٥٢٠٧٤,٢٠٢٠,١٧٦٦٢٨٨/١٠٨٠/١٠.

٦٠. برنامج الأمم المتحدة البيئي، ٢٠١٩، «الإحصاءات بشأن النوع الاجتماعي والبيئة: الكشف عن المعلومات من أجل العمل وقياس أهداف التنمية المستدامة» (Gender and environment statistics: Unlocking information for action and measuring the SDGs).

٦١. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women (تم الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٢٢).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٦): أقرّت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بمدى أهمية دور المرأة ومشاركتها في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، ووضعت خطة عمل للمسائل الجنسانية (أُجري آخر تحديث لها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠): وضعت الأهداف الإنمائية للألفية أهدافًا ومؤشرات مراعية للمسائل الجنسانية قابلة للقياس ومتفَق عليها دوليًا. غير أنّ هذه المؤشرات لم تكن مترابطة ولم تُراعَ الاعتبارات الجنسانية في كلّ الأهداف المختلفة.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠): يقرّ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بدور المرأة في ديمومة السلام والأمن، واضعًا بذلك الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويطالب المجتمع المدني بشكل متزايد بتضمين مسألة حماية البيئة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما تولي النقاشات ذات الصلة اهتمامًا أكبر للأثر المتفاوت الذي يطال النساء نتيجة التدهور البيئي وأزمة المناخ.[62]

أهداف التنمية المستدامة (العام ٢٠١٥) وخطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، مع أهدافها السبعة عشر، تقرّ بضرورة حماية العالم الطبيعي وخدماته الباعثة للحياة من أجل تلبية احتياجات تسعة مليارات شخص بحلول العام ٢٠٥٠. **يشكل النوع الاجتماعي هدفًا مستقلاً (الهدف رقم ٥) ومسألة مشتركة** بين كلّ الأهداف.

ينص **هدف التنمية المستدامة رقم ١٣** على «اتخاذ الإجراءات الطارئة للتصدي لتغير المناخ وآثاره»[63] ويحدد الغايات التالية:

- ١٣,١ تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر
- ١٣,٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية
- ١٣,٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
- ١٣.أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق اتخاذ إجراءات مجدية للتخفيف من الأثر، وإتاحة الشفافية في موضوع إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ وتفعيله الكامل من خلال رسملته بأسرع وقت ممكن
- ١٣.ب تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

اتفاق باريس (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) في العام ٢٠١٥: يشكل اتفاق باريس الإطارَ العالمي الجديد المعني بحوكمة المناخ، وقد اعتمده ١٩٥ بلدًا من أجل تسريع الإجراءات والاستثمارات العالمية بهدف مواجهة تغير المناخ. وقد أقرّ الاتفاق بمبادئ المقاربة المستنِدة إلى حقوق الإنسان للتعامل مع التحديات المناخية، مع إيلاء انتباه خاص لاحتياجات المجتمعات المستضعفة، بما فيها المساواة بين الجنسَيْن وتمكين المرأة.[64]

الجلسة السادسة والستين **للجنة وضع المرأة (العام ٢٠٢٢):** عُقدت الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٢٢ حول موضوع «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق تغير المناخ، والسياسات والبرامج البيئية والساعية إلى الحد من مخاطر الكوارث». وأشارت اللجنة بشيء من القلق إلى الآثار المتفاوتة الناجمة عن تغير المناخ والتدهور والكوارث البيئية على جميع النساء والفتيات. ودعت إلى تشجيع مشاركة النساء والفتيات في الإجراءات المتعلقة بالمناخ وقيادتهنّ لها، فوسّعت بذلك نطاق التمويل المراعي للمنظور الجنساني، وعززت قدرة النساء على الصمود في السياق الزراعي، وحسّنت الإحصاءات المراعية للجنسين والبيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي.[65]

٦٢. Defending-the-Future.pdf (gaps-uk.org)
٦٣. الإقرار بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشكل المنتدى الحكومي والدولي الأساسي للتفاوض في موضوع الاستجابة العالمية لتغير المناخ.
٦٤. منظمة أوكسفام، ٢٠١٩.
٦٥. https://reliefweb.int/report/world/un-commission-status-women-reaffirms-womens-and-girls-leadership-key-address-climate

على الرغم من بعض التطورات الواعدة المُحرَزة على مستوى الآليات الدولية المرتبطة بالمناخ والنوع الاجتماعي، لا يزال الطريق طويل. فمثلاً، شكل استخدام مصطلح «مراعاة المنظور الجنساني» في اتفاق باريس إنجازًا كبيرًا، لكنّه لا يتجاوز اعتبار النساء ضحايا تغير المناخ بحاجة إلى بناء القدرات من أجل تحسين القدرة على الصمود.[66] وهو لا يقرّ بقدراتهنّ على التخفيف من أثر تغير المناخ أو على إيجاد حلول مرتبطة به. علاوة على ذلك، لا تتخطى العمليات المرتبطة بسياسات المناخ التمثيل العددي للنساء، اللواتي لا يزلن مستبعدات من عملية صنع القرارات والسياسات.[67]

على الرغم من ذلك، تكتسب تدريجيًا الحركات النسائية، على الصعيد العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، زخمًا في الأنشطة المرتبطة بالمناخ. ففي خلال السنة الماضية، أدّت الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة دورًا في لفت انتباه الحركات النسوية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى العدل المناخي. ولاحظنا اهتمامًا متزايدًا نتيجة تركيز الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق تغير المناخ، والسياسات والبرامج البيئية والساعية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

لقد شكلت الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة فرصةً هامة لتعزيز دور النساء والفتيات كقائدات في العمل المناخي ولتعزيز الالتزامات العالمية بإيجاد حلول مغيّر للمفاهيم الجنسانية للمناخ تتمحور حول صحة الفتيات والنساء وحقوقهن، في كلّ هوياتهن المتقاطعة.[68] وفي الواقع، تمّ ترقُّب الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة على أنها مناسَبة للسعي إلى إحراز تقدُّم في مسائل تؤثر مباشرةً في الفتيات والنساء، لكنها غالبًا ما بقيت خارج النقاشات المتعلقة بالمناخ. وتتضمن هذه المسائل تعميم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في السياسات والبرامج والميزانيات المرتبطة بالمناخ والكوارث؛ والتطرق إلى العقبات الهيكلية التي تؤثر في قدرة النساء والفتيات على التعامل مع آثار تغير المناخ والتكيف معها؛ والانتقال العادل والمنصف نحو اقتصادات تقرّ بعمل الرعاية وتقدّره.[69]

أبصرت الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة النور بعد عقود من الصراعات النسوية لتحقيق العدل المناخي. فقد أطلقت مثلاً مبادرات مثل رابطة العمل بشأن العدالة الاقتصادية النسوية للناس والكوكب، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، والفريق النسائي العامل المعني بتمويل التنمية، والتحالف الأفريقي للعدالة المناخي. علاوة على ذلك، أطلقت مبادرات مثل **الاتفاق البيئي العالمي الجديد**،[70] داعيةً إلى التوحُّد خلف المطالب البارزة لمواجهة الديناميّات المالية والتجارية والاقتصادية القائمة، وساعيةً إلى وضع بنية اقتصادية عالمية جديدة مناسبة للناس والكوكب.[71] ويشكل الاتفاق البيئي العالمي الجديد استراتيجيةً تسلّط الضوء على الترابط بين الصعوبات الهيكلية ومطالب العدالة إلى تغيير:

أ) استخراج مالي استعماري مفرط للموارد الطبيعية في سياق تقسيم عنصري للعمل بين بلدان الشمال والجنوب، مع ما يتبع ذلك من نفاد للثروة والموارد وإحداث ضرر دائم في سلامة النظم الإيكولوجية؛
ب) تقسيم للعمل على أساس النوع الاجتماعي، بحيث تساهم النساء في كامل الاقتصاد عن طريق تقديم الخدمات المنزلية والرعاية من دون مقابل، والحالة المتقلقلة التي يواجهنها على مستويَي التوظيف الرسمي وغير الرسمي.

بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والالتزامات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي والمناخ

بموجب اتفاق باريس، على البلدان أن تقدّم خططها للعمل المناخي المعروفة بتسمية «المساهمات المحدَّدة وطنيًا». فتعرض البلدان في مساهماتها المحدَّدة وطنيًا الإجراءات التي ستتخذها من أجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بهدف بلوغ الأهداف المذكورة في اتفاق باريس. وتقدّم البلدان أيضًا في مساهماتها المحدَّدة وطنيًا الإجراءات التي ستتخذها لتعزيز القدرة على الصمود من أجل التكيف مع آثار درجات الحرارة المتزايدة. وبحلول العام ٢٠٢١، قدّمت معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسخ المنقَّحة من مساهماتها المحدَّدة وطنيًا، التي تدمج بشكل أفضل الآليات الوطنية المراعية للمسائل الجنسانية في عملية التخطيط وتولي اهتمامًا أكبر للنوع الاجتماعي بشكل عام، مقارنةً بالثغرات الكثيرة التي تضمّنتها النسخة الأولى من المساهمات المحدَّدة وطنيًا.[72] **لكن كما سنناقش لاحقًا، تبقى الإشارة إلى النوع الاجتماعي في هذه التقارير فعلاً تكنوقراطيًا إلى حد كبير، ولا سيما مع غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معالجة الأسباب الهيكلية وراء انعدام المساواة بين الجنسين.** وتبقى سياسات المناخ الوطنية

٦٦. هيور س.، توامِن ج، كونينغستين م.، آشبي ج، فرمولين س.ج. ٢٠١٥. «دعم المزارعات في ظروف المناخ المتغير: خمسة دروس في السياسة.» Supporting women farmers in a changing climate: five policy lessons). ملخص سياساتي عن تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي كوبنهاغن، الدنمارك: برنامج البحوث المعني بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية.

٦٧. المرجع نفسه.

٦٨. منظمة Women Delivery، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٢٦، الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة: استراق نظرة استرجاعية وتعبيد طريق المستقبل أمام العدل المناخي Looking Back and Paving the Way Forward on Climate Justice))، https://womendeliver.medium.com/csw66-looking-back-and-paving-the-way-forward-on-climate-justice-787e8590ea39، (تم الاطلاع عليه في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢).

٦٩. المرجع نفسه.

٧٠. تقود مبادرةَ رابطة العمل بشأن العدالة الاقتصادية النسوية للناس والكوكب أربعُ جهات شريكة رئيسية تشارك أيضًا في قيادة ائتلافَين للعمل من أجل العدالة الاقتصادية والعدل المناخي، ألا وهي: المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، والفريق النسائي العامل المعني بتمويل التنمية، ومنظمة تطوير المرأة الأفريقية وشبكة الاتصال (فيمنيت)، والتحالف الأفريقي للعدالة المناخية. في سياق منتدى جيل المساواة الذي نُظّم احتفاءً بمرور ٢٥ سنة على إعلان ومنهاج عمل بيجين، يشارك كلّ من الفريق النسائي العامل المعني بتمويل التنمية ومنظمة تطوير المرأة الأفريقية وشبكة الاتصال (فيمنيت) في قيادة ائتلاف العمل بشأن العدالة الاقتصادية، بينما يشارك كلّ من المنظمة النسائية للبيئة والتنمية والتحالف الأفريقي للعدالة المناخية في قيادة ائتلاف العمل بشأن العدل المناخي.

٧١. رابطة العمل بشأن تغير المناخ، ٢٠٢١، ورابطة العمل بشأن العدالة الاقتصادية النسوية للناس والكوكب، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، https://wedo.org/feminist-economic-justice-for-people-and-planet/ (تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٢/٠٩/٢٨)؛ أطر العمل النسوية العالمية من أجل اللقاء المفتوح المعني بالعدل المناخي Global Feminist Frameworks For Climate Justice Town Hall))، أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، Frameworks Reader، https://wedo.org/wp-content/uploads/2020/09/Global-Feminist-Framework-Town-Hall-READER-FINAL.pdf (تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٢/٠٩/٢٨).

٧٢. https://womengenderclimate.org/wp-content/uploads/2022/08/2022_GAP-submission.pdf

إلى حد كبير انتقائيةً وغير شاملة، إذ تغيب فيها الحوارات الاجتماعية والتمثيل الاجتماعي وتستند إلى تحاليل وبيانات متقاطعة منفصلة عن المسائل الجنسانية. علاوة على ذلك، يبقى التمثيل النسائي في السياسات الوطنية وعملية اتخاذ القرارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفًا للغاية.[73] فتذكر إحدى الناشطات مثلًا في المقابلة أنه بموجب الالتزامات المناخية، على البلدان أن تعيّن جهات تنسيق وطنية في مسألتَي النوع الاجتماعي والمناخ، غير أنّ بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تقُم بذلك بعد.[74] فكثيرة هي الخطوات التي تنتظر التنفيذ للحرص على إدراج الاعتبارات والهواجس المعنية بالمساواة بين الجنسين في التخطيط والإجراءات المرتبطة بالمناخ، وذلك بهدف تطبيق هذه الخطط في نهاية المطاف بطريقة مغيِّرة للمفاهيم الجنسانية لا تتوقف عند تحديات تغير المناخ الفعلية فحسب، بل تعالج أيضًا العقبات والبنى النظاميّة والثقافية وتلك المرتبطة بالنفوذ التي تُضعف صوت المرأة والمجموعات المهمشة وقدرتها على تقديم الحلول المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[75]

نورد خلاصة المساهمات المحدَّدة وطنيًا لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الجدول التالي:[76]

البلد	الفترة الزمنية	العملية المعتمَدة لإعداد المساهمات	الإشارة إلى النساء/النوع الاجتماعي	الالتزامات بالمساهمات المحدَّدة وطنيًا
الجزائر	بين العامَين ٢٠٢١ و٢٠٣٠	تم إعداد المساهمات المحدَّدة وطنيًا بعد استشارة جهات معنية متعددة	كلّا	التخفيف التكيّف
المغرب	بين العامَين ٢٠٢١ و٢٠٣٠	تحديث المساهمات المحدَّدة وطنيًا عن طريق إجراء عدّة جلسات استشارية وورش عمل قطاعية في الفترة الممتدّة بين العامَين ٢٠١٩ و٢٠٢١	- تمّ التطرق بشكل خجول إلى موضوع النوع الاجتماعي في النسخة المحدَّثة من مساهمة المغرب المحدَّدة وطنيًا. - تستند مناقشة إجراءات التخفيف إلى احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. - أُعدّت النسخة المحدَّثة من المساهمة المحدَّدة وطنيًا بالشراكة مع الشعوب الأصلية بطريقة مراعية للمسائل الجنسانية.	التخفيف التكيّف
تونس	حتى العام ٢٠٣٠	أُعدّت الوثيقة نتيجة التعاون الواسع النطاق بين الجهات المعنية الرئيسية	كلّا	التخفيف التكيّف
مصر	حتى العام ٢٠٣٠	لم تُذكَر أيّ عملية لإعداد مساهمة محدَّدة وطنيًا	كلّا	التخفيف التكيّف
فلسطين	بين العامَين ٢٠١٥ و٢٠٣٠	عملية تشاركية	تشكّل المسائل الجنسانية موضوعًا رئيسيًا	التخفيف التكيّف
لبنان	حتى العام ٢٠٣٠	أعدّت الوزارات المعنية المساهمات المحدَّدة الوطنية، مع مداخلات من الخبراء والمستشارين التقنيين والمجموعات المعنية	تلتزم النسخة المحدَّثة من المساهمات المحدَّدة وطنيًا باعتماد مقاربة مراعية للاعتبارات الجنسانية، إذ تأخذ في الاعتبار الحالة الاجتماعية-الاقتصادية للمجموعات المهمشة وتقيّمها. وقد ذُكر أنّ هدف التنمية المستدامة رقم ٥ بشأن المساواة بين الجنسين يشكّل إحدى الأولويات في مجال التكيّف في لبنان، وهو يُعتبَر "ذا جدوى في جميع الإجراءات".	التخفيف التكيّف
العراق	بين العامَين ٢٠٢٠ و٢٠٣٥	لم تُذكَر أيّ عملية لإعداد مساهمات محدَّدة وطنيًا	على نحو غير مباشر	التخفيف التكيّف
اليمن	حتى العام ٢٠٣٠	أُعدّت المساهمات المحدَّدة وطنيًا من خلال عملية تشاركية تشمل استشارات الجهات المعنية الرئيسية والوكالات التقنية	كلّا	التخفيف التكيّف
الأردن	حتى العام ٢٠٣٠	عملية تشاركية	التركيز على المجموعات المستضعفة (التي تضم بشكل رئيسي الفقراء والنساء وسكّان الأرياف).	التخفيف التكيّف

٧٣. المرجع نفسه.
٧٤. مقابلة مع المشاركة الثامنة في البحث، ناشطة في المسائل النسوية وموضوع السيادة الغذائية، تونس، ٢٠٢٢/٧/٢٦.
٧٥. المرجع عينه.
٧٦. أداة تتبّع مسألتَي النوع الاجتماعي والمناخ، ملفات البلدان https://www.genderclimatetracker.org/country-profiles

اتجاهات الحركات النسوية للمناخ وديناميّاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

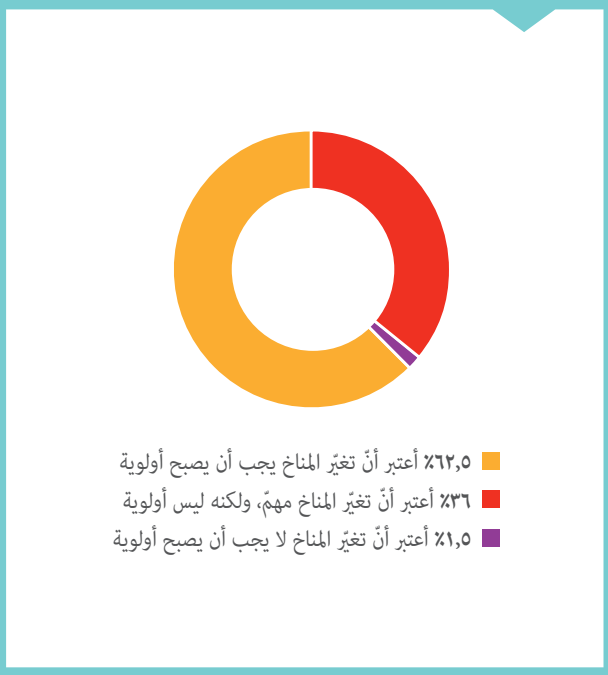

المشاركة الضعيفة والاهتمام المتزايد

اتفقت أغلبية المشاركات في البحث، من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أنّ العدل المناخ مسألة لا تُعطى الأولوية وتأتي في المراتب اللاحقة ضمن خطة الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسوية وتلك المدافعة عن حقوق المرأة. في الواقع، يبقى النشاط النسوي في موضوع الترابط بين المناخ والمسائل النسوية مهملاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً بمناطق أخرى تواجه الآثار والمخاطر المناخية عينها، مثل أفريقيا وأميركا الجنوبية وجنوب آسيا.

وعلى الرغم من توفر بعض الأفراد والشبكات النسوية الناشطة في موضوع العدل المناخي كجزءٍ من حركات ومبادرات شعبية بيئية، أشارت المشاركات في البحث إلى أنّ **تغير المناخ بشكل عام لا يزال موضوعًا بعيدًا عن طاولة النقاش، والعمل على معالجته يبقى خجولاً نظرًا إلى واقع عدم الاعتراف به بعد.**

مع ذلك، تُظهر المعلومات المجمَّعة لغايات هذا التقرير اهتمامًا متزايدًا لدى المنظمات والجهات الفاعلة النسوية في السعي إلى تحقيق العدل المناخي. وبدا هذا الأمر واضحًا مثلاً في الردود على الدراسة الاستقصائية بحيث أنّ: ٣٧ في المئة من المستجيبين وافقوا بشدة على أنّ تغير المناخ يشكل مسألة نسوية و٢٣ في المئة وافقوا على الفكرة نفسها، كما أشارت نسبة ٦٢,٥ في المئة إلى أنّ **تغير المناخ يجب أن يصبح أولوية في خطة الحركات النسوية في المنطقة.**

إنّ الاهتمامَ النسوي المتنامي في العدل المناخي سببه اتجاهان اثنان على المستويَيْن الإقليمي والعالمي:

١. عندما اجتمعت ظروف تغير المناخ بجائحة كوفيد-١٩، أتيحت لنا فرصة التعرّف على التحديات القاسية المستقبلية مع ازدياد آثار تغير المناخ انتشارًا وبروزًا. وقد نجم عن ذلك أن أطلقت جهاتٌ، من بينها أصوات نسوية، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دعوات إلى مرحلة تعافٍ بعد كوفيد-١٩ تتمحور حول العدل المناخي.[77]
٢. يكتسب تغير المناخ زخمًا ويتحول تدريجيًا إلى مسألة عالمية ضمن الحركات النسوية، وبالتالي يلقى الرابط بين النوع الاجتماعي والمناخ مزيدًا من الضوء الدولي، ولا سيما بعد الزخم الناجم عن الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة في العام ٢٠٢٢، التي أعطت للمرّة الأولى أولويةً للترابط بين المساواة بين الجنسين وتغير المناخ واعتبرت ذلك موضوعها الرئيسي. وأدّى ذلك دورًا بارزًا في لفت انتباه الكثير من الجهات الفاعلة النسوية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جدول أعمال العدل المناخي. فبحسب ناشطة نسوية من فلسطين:

> ترقّبنا أن يكون تغير المناخ موضوع التحضيرات لجلسة اللجنة وضع المرأة في العام ٢٠٢٢، من خلال شبكة إقليمية[78] أنشأناها في مرحلة كوفيد-١٩. فقد أقرّت الشبكة بالعدل المناخي كأحد المواضيع التي ستنشط فيها. وبدأ زملاؤنا وزميلاتنا النسويون والنسويات من المغرب الذين سبق أن اكتسبوا بعض الخبرة في الموضوع من خلال حضورهم مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين[79] بمشاركة تجاربهم وتجاربهنّ مع أفراد الشبكة. وبهذه الطريقة، بدأت المنظمات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تولي المزيد من الاهتمام إلى مسألة تغير المناخ وآثاره على النساء. لقد عمدنا إلى صياغة أوراق سياساتية وأعددنا بيانًا شفهيًا أُعلن عن مضمونه في خلال الجلسة السادسة والستين للجنة وضع المرأة بالنيابة عن النساء في فلسطين وفي المنطقة العربية».[80] (ناشطة نسوية، فلسطين).

الافتقار إلى القدرات والمعارف

أظهرت الردود على الدراسة الاستقصائية أنّ المستجيبين تمكّنوا من تحديد الظواهر البيئية الناجمة عن تغير المناخ (ارتفاع درجة الحرارة، وشحّ المياه، والتصحر، وغيرها من الظواهر)؛ غير أنهم أظهروا قدرةً أقلّ على تحديد التداعيات المرتبطة بالمسائل الجنسانية وكيفية مفاقمتها للتفاوتات الاجتماعية والجنسانية. فعلى سبيل المثال، تبيّن أنّ **١٨ في المئة و٢٣ في المئة فقط من المستجيبين يتمتعون بمعرفة واسعة في موضوع أثر تغير المناخ في العنف القائم على النوع الاجتماعي وعمل النساء غير المدفوع في مجال الرعاية، تباعًا.**

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أنّ الجهات الفاعلة النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأت تفهم معنى الالتزام بخطة تنظر في الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي وبكيفية تنفيذها. وذكر الكثيرون افتقارهم إلى القدرة التقنية على الالتزام بمفاوضات ووضع سياسات معنية بالمناخ على المستويَين الوطني والدولي، وأشاروا إلى افتقارهم إلى الموارد للنظر في هذا الترابط وإضافته إلى مبادرات المناصرة التي ينفّذونها. وقد انعكس ذلك في الإجابات على أسئلة الدراسة الاستقصائية حول تحديات انخراط الحركات النسوية في مسألة العدل المناخي التي شملت: «الافتقار إلى المعرفة في موضوع الآثار الاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ»، وشكل ذلك أحد التحديات البارزة إذ ذكره ٧٣ في المئة من إجمالي المستجيبين؛ أما التحدي التالي فكان «الافتقار إلى المعرفة في السياسات الوطنية والعالمية المرتبطة بتغير المناخ» مع تسجيل نسبة ٦٢ في المئة، وأفادت نسبة ٥٨ في المئة عن مشكلة «نقص الأبحاث في موضوع الروابط بين تغير المناخ والعدل بين الجنسَيْن»، وأشارت نسبة ٥٢ في المئة إلى «نقص التمويل»، وذكرت نسبة ٤٠ في المئة موضوع «النزاع وقابلية التأثر»، و٣٧ في المئة «الافتقار إلى القدرات التقنية»، وذكر ٣٣ في المئة «الأولويات المتضاربة لدى الحركات النسوية»، و٢٥ في المئة «المساحة المدنية المتناقصة».

٧٧. تيجبار، ر.، نيجهاوان، أ.، بورتر، د. (٢٠٢١) (تقرير). «تصوّرات التحول الاقتصادي النسوي» (Imaginings of a Feminist Economic Transformation) (ص. ١-١٦). منظمة أوكسفام الدولية https://www.oxfam.ca/feminist-economic-transformation/gfx/MENA_Report_English.pdf (تم الاطلاع عليه في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
٧٨. منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والشبكة النسوية.
٧٩. عُقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف السابع والعشرون) في مراكش في المغرب من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٨٠. مقابلة مع المشاركة الأولى في البحث، ناشطة نسوية، فلسطين، ٢٠٢٢/٨/٣.

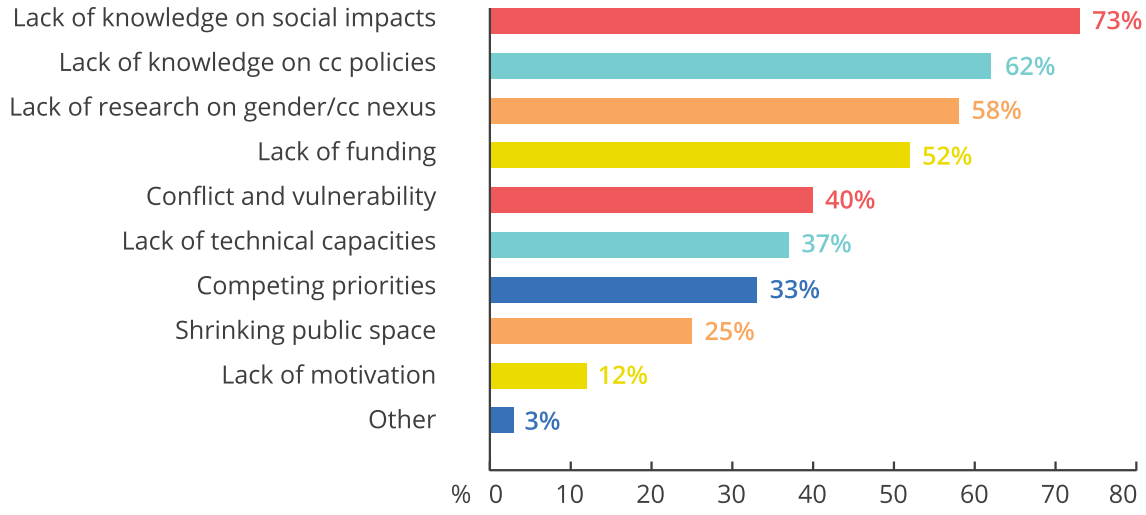

وكما قالت ناشطة نسوية وباحثة في شؤون المناخ من المغرب:

> عندما أحاول إقناع منظمة مدافعة عن حقوق المرأة بتعميم موضوع تغير المناخ في برامجها، يأتيني الرد بأنّ هذه المسألة ليست بأولوية. وأعتبر أنّ هذا الأمر ينجم عن الافتقار إلى المعرفة بشأن أثر تغير المناخ على النساء تحديدًا. ويعود سبب ذلك إلى أننا لم نبدأ إلّا مؤخرًا بإعارة مسألة تغير المناخ انتباهًا في منطقتنا. لذلك، لا تأخذ المنظمات على عاتقها موضوع تغير المناخ ولا تدرك مدى خطورته على المسائل التي تنشط فيها. وعندما تدرك فعليًا مدى تأثُّرها به، ستصبح الحركات النسوية في المنطقة أكثر فعالية في هذا المضمار».[81] (ناشطة نسوية وباحثة في شؤون المناخ، المغرب).

مقاربات متنوعة للتعامل مع قضايا المناخ

تُظهر الأدلة أنّ النسويات في المنطقة يُعرنَ مسألة المناخ اهتمامًا أكبر أكثر من أيّ وقت مضى. فمن بين العناوين العشرة مثلاً التي شكلت أساس بيان الاقتصاد النسوي[82] الذي صدر في العام ٢٠٢١ والذي أعدّته ناشطات نسويات في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتبط عنوانان فقط مباشرةً بالمناخ والبيئة. بالفعل، يبرز اعتقادٌ، خصوصًا بين النسويات الأصغر سنًا الناشطات في عدّة قطاعات اللواتي شاركن في المقابلات في سياق إعداد هذا التقرير، مفاده أنّ البيئة الأوسع نطاقًا المرتبطة بالسياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان تترك أثرًا كبيرًا في النوع الاجتماعي والعدل المناخي؛ وبالتالي، يجب وضع خطة نسوية معنية بالمناخ لمعالجة المحفزات السياقية والمنهجية الأوسع نطاقًا المؤدية إلى الإقصاء والقمع.

في الواقع، لم يكن من الصعب تحديد النزعات المتعددة في مقاربة الترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ في المحادثات التي أجريناها مع المشاركات في البحث.

ويبرز هذا الاختلاف من جانبين. فهو يَظهر على مستوى تحديد الإطار، بالإضافة إلى مستوى الاستراتيجيات المعتمَدة للتغيير. بشكل عام، يمكن تصنيف المقاربات المهيمنة ضمن فئتين على ضوء التمييز الملاحَظ والمستنِد إلى خطاب المشاركات في البحث، وهما: مقاربة راديكالية للمناخ ومقاربة إصلاحية.

تلقى المقاربة الراديكالية للمناخ دعم الناشطات النسويات اللواتي يؤمنّ في تقاطع أشكال التمييز.

- في ما يتعلق بتحديد الإطار: تعتبر الناشطات أنّ العدل المناخي يشكل جزءًا من مسعاها إلى تحويل كل علاقات القوة في المجتمع، وليس فقط تلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويُنشئن الروابط بين الإيكولوجيا والذكورية والرأسمالية والاستعمار؛ ويعتبرن مشكلة المناخ جزءًا من رؤية أوسع للعدالة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئة.
- في ما يتعلق بالاستراتيجيات: تشدد الناشطات الراديكاليات على إنشاء الحركات؛ وتحفيز التغيير على مستوى القواعد الشعبية؛ وتوفير معارف بديلة، وإنشاء تحالفات وحركات عابرة للقطاعات.

تلقى المقاربة الإصلاحية للمناخ دعم الناشطات في مجال حقوق المرأة.

- في ما يتعلق بتحديد الإطار: تتحدث معظم الناشطات عن المناخ وآثاره على النساء. وهنّ أقلّ اهتمامًا بالعمل في عدّة قطاعات يركّزن أكثر على النشاط في مسألة واحد، كما يملن إلى الفصل بين تغير المناخ والمشاكل الهيكلية الأكبر، وإلى الفصل ما بين مشاكل تغير المناخ وحلوله.
- في ما يتعلق بالاستراتيجيات: تركّز الجهات الفاعلة الإصلاحية بشكل خاص على التأثير في سياسات المناخ، والتمثيل السياسي للنساء، وتحسين قدرة النساء على الصمود وغيرها من القدرات، والتوعية بشأن تغير المناخ.

تنتقد الجهات الفاعلة النسوية الراديكالية ما تعتبره مقاربات غير سياسية لتغير المناخ لدى المنظمات البيئية وتلك المدافعة عن حقوق المرأة.

٨١. مقابلة مع المشاركة الثالثة في البحث، ناشطة نسوية وباحثة في شؤون المناخ، المغرب، ٢٠٢٢/٧/٢١.

٨٢. تيجبار، ر.، نيجهاوان، أ.، بورتر، د. (٢٠٢١) (تقرير). «تصوّرات التحول الاقتصادي النسوي» (Imaginings of a Feminist Economic Transformation) (ص. ١-١٦). منظمة أوكسفام الدولية https://www.oxfam.ca/feminist-economic-transformation/gfx/MENA_Report_English.pdf (تم الاطلاع عليه في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٢).

الفئة	الجهات الفاعلة الإصلاحية	الجهات الفاعلة الراديكالية
	نشاط في مسألة واحدة التركيز على مدى تأثّر المرأة بتغير المناخ فصل المشاكل/الحلول الحلول التقنية	تنظيم نشاط متقاطع التركيز على تحويل كلّ علاقات القوة غير المتكافئة، بما في ذلك النوع الاجتماعي فشل الأنظمة/تغيير الأنظمة
نوع الاستراتيجيات	المناصرة/ التأثير في سياسات الدولة التوعية بناء القدرات توفير الخدمات	إنشاء الحركات تنظيم القواعد الشعبية إنتاج المعلومات البديلة إقامة التحالفات

فبحسب المقاربات غير السياسية، يشكل تغير المناخ مجرّد تفصيل تقني يمكن معالجته من خلال مقاربات تكنوكراطية فردية بدلاً من اعتماد مقاربة تحويلية شاملة للاقتصاد والعلاقات الاجتماعية وطرق الإنتاج. وبحسب ناشطة نسوية من الأردن:

> في منطقتنا، تتشارك الحركات البيئية والنسوية نقاطًا متشابهة نوعًا ما في ما يتعلق بمقاربة عدم التسييس. تتصف الحركات البيئية بأنها أكثر احترافية وبأنها تعتمد تنظيمًا غير حكومي، مع تركيزها على الإصلاحات: المشاريع الكبيرة، والطاقة النظيفة، وغيرهما. على نطاق واسع، لا تبرز أيّ مشكلة في الوضع الراهن لإيجاد بديل مناهض للرأسمالية/السيطرة الذكورية. أعتقد أنّ مقاربة عدم التسييس هذه تشكل أيضًا عاملاً أساسيًا يؤثر في خطاب حقوق المرأة ويمنعه من معالجة المسائل البيئية. بهدف التوصل إلى إنشاء مجتمع عادل بيئيًا واجتماعيًا، من الضروري أن تتخذ الحركات موقفًا سياسيًا وأن تنظر بإمعان في اقتصادنا... ومجدّدًا، ما من إرادة قوية لتحقيق ذلك».[83] (ناشطة نسوية، الأردن)

علاوة على ذلك، تركّز النسويات الراديكاليات على ضرورة الاطّلاع عن كثب على الصراعات التي تواجهها القواعد الشعبية. وهنّ يصفن المنظمات والحركات بأنها تتركّز في المراكز الحضرية وبأنها غير شاملة للطبقات الاجتماعية الأكثر فقرًا والمناطق الريفية والأكثر تهميشًا، حيث يتم الاعتماد أكثر على التنوع البيولوجي والموارد المائية من أجل كسب سبُل العيش وإتاحة الأمن الغذائي. ويُعتبر هذا الأمر عاملاً بارزًا في عرقلة عملية وضع خطة فعالة بشأن المناخ والمسائل النسوية. وكما فسّرت ناشطة في مجال النسوية والسيادة الغذائية من تونس:

> إنّ الطريقة الأسهل للانخراط في مسألة المناخ هي من خلال إدراج المنظمات المعنية بشؤون النساء لهذه المسألة في جداول أعمالها؛ غير أنّ الطريقة الأكثر فعالية هي من خلال العمل على مستوى القواعد الشعبية، أي من خلال العمل مع النساء المتضررات اللواتي هنّ في طليعة مَن يتأثر بتغير المناخ؛ أعتقد أنّ الأسباب الرئيسية وراء عدم تسليط الضوء على المناخ في جداول أعمال الحركات النسوية وتلك المدافعة عن حقوق المرأة تتمثل في منع هؤلاء النساء من بلوغ المنصات وإقصائهن من الأنظمة التعليمية وغيرها من الأنظمة التي تتيح لهنّ إنشاء الشبكات. بفضل عملي مع النساء المزارعات، أعلم إلى أيّ مدى هنّ معرّضات لخسائر كبيرة بسبب موجات الحر الشديد التي تؤدي إلى خسارة كلّ محاصيلهنّ. لو تمتّعت هذه الفئة من النساء بصوتٍ مداه أبعد، أعتقد أنّ مسألة تغير المناخ التي تشكل مسألة نسوية كانت لتبرز في وقت أسرع».[84] (ناشطة في مجال النسوية والسيادة الغذائية، تونس).

من الضروري الإشارة إلى تنوُّع المقاربات والاستراتيجيات المرتبطة بتغير المناخ للجهات الفاعلة النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك منعًا لافتراض توفُّر حركة واحدة في المنطقة. ففي الواقع، تتنوّع الحركات النسوية وتتنوّع معها المقاربات والسياسات. لكن، كما فسّرت إحدى المشارِكات في ورشة المصادقة على نتائج البحث:

> يجب ألّا نسعى إلى توحيد رؤى الحركات النسوية. النسويات الراديكاليات والنسويات البيئيات والنسويات التقليديات... تعمل كلّ هذه الحركات لتحقيق هدف معيّن. فأزمة المناخ ضخمة والاحتياجات هائلة، وبالتالي نحتاج إلى كلّ أنواع المساعدة في هذا الموضوع. عندما تعتمد الحركات مقاربات متنوعة، فهذا يعني أنها حيوية ونشطة، وهو عامل إيجابي دومًا».[85]

نموذج جديد، نضال قديم

كما ذُكر سابقًا، أشارت المشاركات في البحث إلى عدم التركيز بشكل خاص على تغير المناخ ضمن الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. **فقد اعتبرت المشاركات في البحث من مختلف الأجيال ومختلف البلدان في أنحاء المنطقة أنّ الترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ مسألة «جديدة» و«غير مُعالَجة من الناحية النظرية» بما يكفي، ما يعني غياب النظريات في موضوع العلاقات بين العدل المناخي والعدل بين الجنسين؛** ويسلّط ذلك الضوء على ضرورة دعم المزيد من الجهود لتوثيق النضالات (والمعارف) الماضية والحالية التي تواجهها النساء ومجتمعاتهنّ وتحليلها من منظور نسوي بيئي. بعبارة أخرى، بينما تُعتبر النسوية البيئية نموذجًا جديدًا

٨٣. مقابلة مع المشاركة ١٤ في البحث، ناشطة نسوية، الأردن، ٢٠٢٢/٧/١٤.
٨٤. مقابلة مع المشاركة الثامنة في البحث، ناشطة في المسائل النسوية وموضوع السيادة الغذائية، تونس، ٢٠٢٢/٧/٢٦.
٨٥. مشاركة في ورشة المصادقة على نتائج البحث، ٢٠٢٢/٩/١٩.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعود النضالات المحلية التي يخوضها كلّ من الرجال والنساء في موضوع الحق في الأرض والماء والصحة والمسكن وكسب سبُل العيش والبيئة بشكل عام إلى عقودٍ من الزمن. ومع أنّ هذه النضالات اليومية لا تُخاض بالضرورة تحت عنوان «تغير المناخ»، وعلى الرغم من أنّ عددًا من النساء اللواتي يشاركن في هذه المواجهة لا يعتبرنَ أنفسهنّ «نسويات»، فهذا لا يُضعف ارتباط هذه الصعوبات بالمسائل الجنسانية والعدل المناخي. وكما قالت صفاء ط.: «تعكس الكثير من الخطوات المتخَذة على الأرض أطرَ عمل نسوية بيئية، حتى وإن لم تكن تُطلِق على نفسها هذه التسمية».[86] ويمكن أن ينطبق ذلك في حالة النضال الطويل الذي تقاسيه النساء السلاليات والذي امتد على عقدَين حتى الآن لمواجهة مصادرة الأراضي في المغرب،[87] أو في حالة الاحتجاجات الأخيرة في أهوار العراق ضد الظروف القاتلة التي قاساها السكان نتيجة الجفاف وضد الآثار السلبية لبناء السدود الكبيرة على نهرَيْ دجلة والفرات.[88] لهذا السبب، تعتقد الكثير من المشاركات في البحث أنّ **اعتماد منظور نسوي بيئي يُكسب الحركات النسوية رؤيةً جديدة حول المشاكل والمسائل والأولويات في مجتمعاتها ويمنحها أدوات جديدة لتقريب الحركات والنضالات وتوحيدها.**

في هذا الصدد، وبهدف سدّ الثغرة النظرية لإنشاء الحركات، شهدت السنوات القليلة الماضية استثمارًا متناميًا في إنتاج المعارف وصياغة النظريات في موضوع الترابط بين النسوية والمناخ، وذلك من جانب الناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تشكل «ورشة المعارف» إحدى المنظمات النسوية القليلة في لبنان التي كانت ولا تزال تركّز على هذه المسألة. وكونها جمعية تسعى إلى البحث في قصص النساء وتاريخهنّ، عمدت ورشة المعارف في العام ٢٠١٧ إلى توثيق وإتاحة التواريخ الشفوية والتجارب المرتبطة بالنساء في الحركات البيئية التي شاركت في النضالات والحملات من أجل الدفاع عن الأرض ضد السياسات والمشاريع الساعية إلى الربح.[89]

في سياق حديثها عن الدافع وراء هذه المبادرة، قالت ديمة قائدبيه من ورشة المعارف:

> كان من الواضح لي أنّ الناس يُظهرون اهتمامًا متزايدًا في هذه المسألة. وقد شعرتُ أيضًا باهتمامٍ متنامٍ في هذه المسألة ضمن المجموعات النسوية في لبنان. وساهم هذا الأمر في ترسيخ اعتقادي بمدى أهمية إتاحة الموارد النسوية البيئية التي تفسح في المجال أمام النقاش والنقد. لقد أردنا تسليط الضوء على مسألة تغير المناخ ليس كموضوع «مجرَّد» بل كمسألة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا في حياتنا اليومية واقتصاداتنا وسبُل عيشنا. وتشكل هذه المبادرة أيضًا نقطة بداية للغوص في المسائل الشخصية والحميمة والفنية؛ وتتيح للجميع إمكانية التحدث عن هذه المسألة، حتى وإن لم يتمتعوا بـ«الخبرة» البيئية أو الجنسانية».[90] (ديمة قائدبيه، مديرة ورشة المعارف، لبنان).

ما يحفّز المبادرات من هذا النوع هو حاجة الناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى البدء بالتفكير في الترابط بين المناخ والنسوية وكيفية ترجمته في سياقات المنطقة من خلال الحياة الفعلية للناس وتجاربهم.

ففي الواقع، **سلّطت الكثير من المشاركات في البحث الضوء على ضرورة الحد من تقسيم الحركات، الذي يشكل بذاته صعوبةً يجب تخطّيها.** وذكرت الكثير من المشاركات النقصَ في تبادل الآراء بين الحركات البيئية والحركات النسوية. ولاحظت المشاركات نزعةً عامة لدى الحركات على العمل بطريقة منعزلة والمشاركة والتواصل بشكل طفيف مع الحركات والمجموعات الأخرى. وقد تم تحديد هذا الأمر كعامل يعيق تشكيل حركة قوية ناشطة في المسائل النسوية والمناخية.

> من المهم جدًا في سياقنا الحالي أن نقرّ بأهمية الالتحاق بحركات، فالحركات البيئية مثلاً لا تعتقد بالضرورة أنّ السيطرة الذكورية تؤدي دورًا كبيرًا في التدهور البيئي. بالتالي، يمكن اعتماد الطريقة المعاكسة، عبر خوض مناقشات مع المجموعات البيئية حول مدى أهمية العدل بين الجنسَيْن لتعطيل الأنظمة التي آلت بنا إلى وضعنا الحالي. أعتقد أنه من المفيد أن نناقش مع النسويات والمجموعات الأخرى القواسم المشتركة في ما بينها» (ناشطة نسوية، الأردن).

٨٦. قائدبيه، د.، ط.، ص.، ديراني، ز. (١٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٢). «ما تبقّى: تصوّرات نسوية بيئية (What Remains: Eco-Feminist Pursuits). الورشة. ورشة المعارف. تم الاطلاع عليه في ١١ آب/أغسطس ٢٠٢٢، من https://www.alwarsha.org/what-remains-intro-en/. هذا الكتاب، الذي يحقق في المسائل النسوية والبيئية، أبصر النور بعد إطلاق دعوة عامة لتقديم المواد. وقد استجابت لهذه الدعوة كاتبات وفنانات وناشطات بيئيات ونسويات وباحثات محلّيات قدّمن محتوى يحقق في الروابط بين النسوية والبيئة.

٨٧. جمعية أطاك المغرب، الحركة السلالية: النساء المغربيات في مواجهة مصادرة الأراضي (Moroccan women fighting land dispossession))، في ١٤-٨-٢٠٢٢، https://waronwant.org/news-analysis/soulaliyate-movement-moroccan-women-fighting-land-dispossession.

٨٨. للاطّلاع على مزيد من التفاصيل عن جفاف أهوار العراق والاحتجاجات، انظر: شبكة الأهوار لحقوق الإنسان على إنستغرام.

٨٩. الورشة، الحركة البيئية: https://www.alwarsha.org/environmental-movements/.

٩٠. مقابلة مع ديما قائدبيه، مديرة ورشة المعارف، لبنان، ٢٠٢٢/٠٧/١٨.

التحديات السياقية لإنشاء الحركات النسوية للمناخ

تضارب الأولويات في إطار مدني آخذ في التقلّص

أشارت الأغلبية الساحقة من المشاركات في البحث إلى تحدّيات سياقيّة تعيق بناء الحركات النسوية المعنيّة بجدول أعمال العدل المناخي، وعلى رأسها مسألة «**الأولويات المتضاربة» للحركات النسوية في المنطقة.** فمواجهة الحروب، والمجاعة، والنزوح، وغيرها من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية، في ظل الضغوط وردود الفعل العنيفة في بلدان تلك الحركات – التي غالبًا ما تكون على حساب سلامة هذه الحركات وأمنها – تُعدّ «رفاهيةً» لا يستطيع كثيرون تحمّل أعبائها. وعلى حدّ تعبير الباحثة والناشطة النسوية المصرية في مجال المناخ:

> بعض المسائل «حسّاسة من حيث الوقت»، بمعنى أنّني لو كنت أنزف على سبيل المثال، وأنا أعاني من حساسية، فسأعالج النزيف قبل الحساسية حتمًا. وفي ظلّ ظروف تجبر الناس على «الزحف» وراء احتياجاتهم الأساسية، والمشاكل المحلّية والإقليمية المتعلّقة بوضع المرأة، يبدو الأمر كالعيش في مجتمع يشبه غرفة طوارئ المستشفى. ثمّة أولويّات متداخلة، وفي ظلّ الحالة السياسية التي تتطلّب الصمت والحذر، وحالة الطوارئ التي تتعرّض فيها النساء يوميًا للعنف الجسدي، قد يبدو الحديث عن المناخ رفاهيةً. إلّا أنّني لا أرى هذه المسائل متناقضةً، بل منسجمةً مع بعضها. علينا في النهاية أن نتابع العمل على المدى البعيد، وأن نراعي ونقدّر من دون لومٍ حقيقة أنّ الناس يبحثون عن آليات نجاة قريبة المدى».[91] (باحثة وناشطة نسوية في مجال البيئة، مصر)

طرحت المشاركات في البحث مسألةً أخرى، وهي التضييق المستمرّ للمساحات المخصّصة للمجتمع المدني، ما يقوّض بناء الحركات النسوية وعملها. وذكرت المشاركات الإطار السياسيّ الأعمّ وسياسة السلطات النشطة للحدّ من المساحات المدنية والحركات السياسية كتحدٍّ في وجه تأسيس تلك الحركات النسوية. فتحدّثت الناشطات عن الواقع القاسي الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تتّسم بالقيود على قدرتهم على تلقّي الدعم الدولي، وزيادة في السياسات التقييدية على حرّية التجمّع وتأسيس الجمعيات والتعبير، بالإضافة إلى الهجمات العنيفة والتحرّش والترهيب.

قدّمت ناشطة نسوية من مصر مثالًا على **تأثير تقلّص المساحات المدنية على قدرة النسويات والجهات الفاعلة الأخرى على تنظيم الأنشطة حول جدول أعمال يتعلّق بالمناخ.** وفصّلت الناشطة انخراطها في حملة «مصريون ضد الفحم»، وهي حملة أُطلقت في العام ٢٠١٢ وشكّلت تحالفًا واسعًا يضمّ ناشطين في مجال المناخ وحقوق الإنسان والنسوية وحقوق العمّال، للاحتجاج على قرار الحكومة المصرية باستيراد الفحم لدعم مصانع الإسمنت. واستفادت الحملة من الحرّية المستجدّة في المجالين السياسي والعامّ نتيجة ثورة يناير ٢٠١١، فحشدت الدعم الشعبي للطعن في ادّعاءات الحكومة والشركات القائلة إنّ استيراد الفحم هو الطريقة الوحيدة لتلبية احتياجات مصر.[92] واستطاعت الحملة أيضًا التأثير على وسائل الإعلام والخطابات الرسمية، ما أدّى إلى إعداد سياسة حكومية بشأن الطاقة، تتعلّق بالمخاوف الشعبية حول العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. إلّا أنّ القمع المتزايد والمنظّم الذي يُمارَس على المجتمع المدنيّ المصري[93] أدّى إلى وقف الأنشطة العامة التي تقيمها الحملة. من خلال إلقاء نظرة سريعة على صفحة الحملة على فيسبوك، يظهر منشور واحد نُشر في العام ٢٠٢١، وتليه بعض المنشورات الأخرى من العام ٢٠١٧، ما يُظهِر خمول الحملة في السنوات الأخيرة.

تحضيرًا لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي سيُعقد في مصر،[94] عبّرت ٣٦ جمعيةً عن اهتمامها بقدرة المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على رفع الصوت خلال مؤتمر الأطراف المقبل.[95] من المقرّر أن يُعقد هذا المؤتمر في مدينة شرم الشيخ السياحية، ما يلغي إمكانية حدوث تظاهرات شعبية في الشوارع، كتلك التي حصلت في غلاسكو.[96] بالإضافة إلى ذلك، تضبط الحكومة المصرية بشدّة التظاهرات، مستعينةً بقانون التظاهر الصادر في العام ٢٠١٣،[97] والذي يمنع أيّ تجمّع عام قبل الحصول على موافقة وزارة الداخلية. وتعمل القوى الأمنية يوميًا على تفريق التظاهرات باستخدام القوة المفرطة، وقد أوقفت آلاف الأشخاص بسبب التظاهر من دون إذن.[98]

نتيجة هذا الوضع الصعب جدًا، تعرب الناشطة النسوية المصرية عن شكوكها في قدرة الناشطين في مجالي النسوية والمناخ على تنظيم الأنشطة المتعلّقة بمؤتمر الأطراف السابع والعشرين[99] المقبل، الذي من المُقرّر أن يُعقَد في مصر في تشرين الثاني ٢٠٢٢:

٩١. مقابلة مع المشاركة ١٨ في البحث، باحثة وناشطة نسوية في مجال البيئة، مصر، ٢٠٢٢/٨/١.

٩٢. زايد، د.، سويرز، ج. (٢٠١٤). الحملة ضد الفحم في مصر (The Campaign Against Coal in Egypt). Merip. تم الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://merip.org/2014/07/the-campaign-against-coal-in-egypt/.

٩٣. منظمة هيومن رايتس ووتش. (التاريخ غير محدّد). حملة مصر على المجتمع المدني (Egypt Crackdown on Civil Society). منظمة هيومن رايتس ووتش. تم الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://www.hrw.org/tag/egypt-crackdown-civil-society.

٩٤. يجمع مؤتمر الأطراف الـ٢٧ الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بالإضافة إلى مئات الخبراء والصحافيين وممثلي الشركات والمجموعات غير الحكومية. يعدّ مؤتمر الأطراف الـ٢٧، الذي سيُعقد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، فرصةً مهمّةً بالنسبة إلى المجتمع الدولي للالتقاء ومناقشة العمل المناخي الطموح والقائم على الحقوق.

٩٥. منظمة هيومن رايتس ووتش. (٢٠٢٢). مصر: تصريحات بشأن مؤتمر المناخ تؤشر إلى تقييد النشطاء. ينبغي احترام الحق في حرية التعبير في قمة المناخ، منظمة رصد حقوق الإنسان. تم الاطلاع عليه في ١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://www.hrw.org/news/2022/07/12/egypt-statements-cop27-imply-restricting-activism

٩٦. بي بي سي. (٢٠٢١، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر). مؤتمر الأطراف الـ٢٦: مسيرة الآلاف لأكبر احتجاج في غلاسكو (COP٢٦: Thousands march for Glasgow›s biggest protest). بي بي سي. تم الاطلاع عليه في ٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://www.bbc.com/news/uk-scotland-59185007.

٩٧. منظمة هيومن رايتس ووتش. (٢٠١٣، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر). مصر: قانون الاجتماعات العامة الجديد شديد التقييد. القانون سيتيح تصعيد القمع وخنق الحملات الانتخابية. منظمة رصد حقوق الإنسان. تم الاطلاع عليه في ٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://www.hrw.org/news/2013/11/26/egypt-deeply-restrictive-new-assembly-law.

٩٨. منظمة هيومن رايتس ووتش. (١٤ تشرين الثاني، ٢٠٢١). مصر: الانتهاكات المتفشية لا تؤهل مصر لاستضافة قمة المناخ. مشاركة المجتمع المدني في القمة ٢٧ بخطر كبير، منظمة رصد حقوق الإنسان. تم استخلاص المعلومات في ١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://www.hrw.org/news/2021/11/14/egypt-rampant-abuses-make-poor-climate-host

٩٩. سيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الـ٢٧ من ٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في شرم الشيخ في مصر.

> الوضع سيّء جدًّا في المنطقة عمومًا وفي مصر خصوصًا. نحن الناشطات شاركنا عن كثب في مؤتمر الأطراف لمدّة طويلة، فمع كلّ مؤتمر أطراف، وفي كلّ بلد، يُبنى تحالف لمواكبته. إلّا أنّنا لا نستطيع تأسيس تحالف مماثل في مصر بسبب القيود على المجتمع المدني، التي تسبّبت في إغلاق منظّمات حقوق المرأة وعجزها عن العمل. تتعرّض الناشطات النسويّات للتهديد، وتُغلق منظّماتهنّ، ويهاجر بعضهنّ، ويُسجن بعضهنّ أيضًا».[100] (ناشطة نسوية في مجال المناخ، مصر)

بات تقلّص الحيّز المدنيّ هو المعيار السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث باتت الحملات ضدّ الناشطين والناشطات في مجالَيْ حقوق الإنسان والبيئة تنتشر وتزداد. ويزداد الوضع تعقيدًا في **السياقات التي تشهد أزمات طويلة الأمد، ونزاعًا مسلّحًا، واحتلالًا، وهي أمور تقلّل من قيمة قضايا النوع الاجتماعي والمناخ التي لم تكن أصلًا تُعطى الأولوية اللازمة.** تؤثّر هذه العوامل أيضًا على قدرة الناشطات النسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على صياغة خطاب سياسي وجدول أعمال للتغيّر المناخي. وعبّرت ناشطة نسوية من لبنان عن هذا الواقع قائلة:

> تُعد الحركة النسوية بشأن المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هشّةً لأنّ الصعوبات كثيرة جدًا، والتحديات مفرطة جدًا، ومستوى القمع عالٍ جدًا، وأولويات البقاء تعيق بناء حركة نسوية بيئية مزدهرة. في الوقت نفسه، أرى أنّ النضالات اليومية المتعلّقة بالحقّ في الأرض، والإبعاد من الأرض، والحقّ في الصحّة والغذاء والأمن، وشحّ المياه، لا تجري معالجتها ضمن جدول أعمال «التغيّر المناخي»، لأن الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة تعتبر هذه النضالات معارضةً لها وللسلطة».[101] (ديمة قائدبيه، مديرة ورشة المعارف، لبنان)

أكّدت على وجهة النظر هذه المشاركات الأخريات في البحث، اللواتي طرحن بشكل متكرّر مسائل تتعلّق بالمخاطر المرتبطة بالنشاط النسوي المناخي التي تثقل كاهلنّ وتحدّ من قدرتهنّ على تنظيم جدول أعمال بشأن التغيّر المناخي وتنفيذه بشكل فعّال. وأوضحت ناشطة نسوية مناخية أخرى من لبنان هذا الأمر قائلة:

> ثمّة جوّ سياسي كامل يمنع وضع جدول أعمال نسوي للتغيّر المناخي. فالقضايا البيئية لا تُعطى الأهمية التي تستحقها؛ ولا يُسمَح بمناقشتها إلّا في الإطار العلمي، لكن بمجرّد ربطها بالوضع «الاجتماعي»، في الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد تُتّهمون بال«إرهاب»، و«العمل مع العدو»، والحصول على «التمويل غير الشرعي».[102] (ناشطة في مجال المناخ، لبنان)

الافتقار إلى عمليات ديمقراطية مناخية وطنية

مع استمرار تقلّص المساحات المُتاحة لأصوات المجتمع المدني، يستمرّ الافتقار إلى الشفافية، وغياب العمليات الشاملة والديمقراطية، وانتشار العقليات الذكوريّة في الهيمنة على مساحات القوّة، ما يحدّ من قدرة المنظّمات النسوية ومنظّمات حقوق المرأة على الانخراط في آليات الحوكمة وصنع القرارات المتعلّقة بالسياسات المناخية الوطنية. أشارت المشاركات في البحث أيضًا إلى هذه القضايا المتعلّقة بالحوكمة، فاعتبرنَ أنّها تردع مشاركة النسويات ومنظمات حقوق المرأة في جدول أعمال المناخ. وتعتبر كافة المشاركات في البحث من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنّ **تمثيل النساء لا يزال متدنّيًا جدًا على جميع مستويات صنع القرارات وهيئات صنع السياسات المتعلّقة بالتغيّر المناخي، بما في ذلك على المستوى الوطني:**

> في بلداننا، لا تُمثّل المرأة، وتُستبعد من المشاركة في السياسات الحكومية المتعلّقة بالتكيّف مع التغيّر المناخي. ويغيب منظور النوع الاجتماعي، كما لو أنّ التغيّر المناخي سيؤثّر على الجميع بالتساوي! لا نجد النساء على طاولة الحوار أو في منتديات صنع القرارات، فالمرأة مُستبعدة دائمًا».[103] (ناشطة نسوية، مصر)

هذا النقص في التمثيل يضرّ جدًا بفعالية إجراءات تخفيف آثار التغيّر المناخي والتكيّف معه. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاعتبارات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي غائبة بشكل ملحوظ عن الخطط والسياسات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أشارت الكثير من المشاركات في البحث إلى أنّ **العدالة بين الجنسَيْن تبقى اعتبارًا «كماليًا» جدًا، في الحالات المحدودة التي اعتُبرت فيها جزءًا من سياسات التكيّف أساسًا.** في السياقات التي يبدو فيها أنّ الجهات الفاعلة الحكومية تطوّر جدول أعمال مناخيًا مراعيًا لمنظور النوع الاجتماعي، نظرت معظم المستجيبات إليها باستهزاء على أنّها حركة تهدف إلى نيل الرضا والحصول على الشرعية والـ«تمويل» من المجتمع الدولي، بدلًا من الاستجابة إلى احتياجات مجتمعاتها الفعليّة. وما دعم هذا الرأي هو غياب الشفافية حول سياسات التكيّف المناخي، وقلّة البيانات العامة المتوفّرة، والغياب شبه التام للعمليات الرسمية لإشراك المجتمعات – ولاسيّما النساء في المناطق الريفية – والبناء على أفكار هذه المجتمعات ومعارفها وتجاربها، لوضع الأولويات الوطنية والسياسات والإجراءات المناخية.

> تُعدّ مشاركة النساء في الحياة العامة وفي جهود التكيّف مع آثار التغيّر المناخي والتخفيف منها ضعيفةً. فتجاربهنّ ومعارفهنّ النابعة من تجربتهنّ اليومية لتأثيرات التغير المناخيّ تُستثنى من المناقشات المتعلّقة بصنع السياسات والإجراءات التي سيتمّ اتخاذها، ولا سيّما النساء في المناطق الريفية».[104] (ناشطة نسوية في مجال المناخ، تونس)

١٠٠. مقابلة مع المشاركة ٤ في البحث، ناشطة نسوية في مجال المناخ، مصر، ٢٠٢٢/٧/٢٢.
١٠١. مقابلة مع ديمة قائدبيه، مديرة ورشة المعارف، لبنان، ٢٠٢٢/٠٧/١٨.
١٠٢. مقابلة مع المشاركة ١٣ في البحث، ناشطة في مجال المناخ، لبنان، ٢٠٢٢/٧/١٨.
١٠٣. مقابلة مع المشاركة ١٦ في البحث، ناشطة نسوية، مصر، ٢٠٢٢/٧/١٤.
١٠٤. مقابلة مع المشاركة ٩ في البحث، ناشطة نسوية في مجال المناخ، تونس، ٢٠٢٢/٧/٢٠.

بالتالي، اعتبرت المشاركات في البحث أنّ الحوكمة وصنع السياسات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتّسمان بالإقصائية والهرمية، ما يمنع تحويل التغيّر المناخي إلى قضية رأي عام. على سبيل المثال، شدّدت ناشطة نسوية أردنية على كيفيّة تجلّي نقص المعلومات والنقاش العام حول التغير المناخي في نقص المعارف ومحدودية التعبئة الاجتماعية حول جدول أعمال التغيّر المناخي. ولا بدّ من الإشارة في هذا الخصوص، كما ورد سابقًا، إلى أنّ «نقص المعرفة بالتأثيرات الاجتماعية للتغير المناخي» و«نقص المعرفة بالسياسات الوطنية والعالمية المتعلّقة بالتغير المناخي» قد وردا في الدراسة الاستقصائية على أنّهما من أبرز التحدّيات التي تواجه انخراط الحركات النسوية في جدول أعمال العدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على الرغم من هذه الظروف الصعبة، تحدّثت الكثير من المشاركات في البحث حول جهودهنّ لدمج وجهات نظرهنّ النسوية المتعلّقة بالعدل المناخي في حركاتهنّ وغيرها من الحركات. **وعلى الرغم من أنّ هذه الجهود لا تزال حديثةً ومتناثرةً وتفتقر إلى جدول عمل واضح ورؤية سياسية مشتركة، فإنّها تشهد على العمل المستمرّ للنسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتوسيع مدى انتشارهنّ والتعلّم والتأثير على مجتمعاتهنّ على مستوى القواعد الشعبية.** إلا أنّ تأمين التمويل والحفاظ على استدامته يشكّلان تحدّيًا يواجه بناء حركة نسوية حول جدول أعمال العدل المناخي.

الافتقار إلى التمويل للترابط

في السنوات الأخيرة، ومع إلحاح مسألة المناخ، بدأت بعض الجهات المانحة التي تركّز على منظور النوع الاجتماعي[105] بزيادة تمويل العمل المناخي. إلّا أنّ معظم التمويل المتوفّر حتى اليوم يقتصر على البرامج المنفصلة عن بعضها البعض.[106] على سبيل المثال، نادرًا ما تراعي البرامج المتعلّقة بالمناخ أوجه اللامساواة بين الجنسَيْن، والعكس صحيح. وفي حين أنّ الاستثمار في كلّ الأقسام مهم، لن يكفي وحده لإحداث التغيير الجذري الذي تسعى إليه الحركات النسوية. في الواقع، لايصل سوى القليل من هذا التمويل إلى الحركات النسوية. في العام ٢٠١٨، توجّهت نسبة ١٪ من التمويل الدولي المرتكز على النوع الاجتماعي إلى منظّمات حقوق المرأة عالميًا[107] [108].
بالإضافة إلى نقص التمويل المتاح للحركات النسوية، تعترض بعض التحدّيات هذه الحركات على مستوى النفاذ إلى التمويل المتوفّر. يساهم ذلك في معاناة الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص فادح ودائم في التمويل،[109] ويقوّض قدرتها على الاستدامة والنموّ.
تشمل التحديات التي تعترض النفاذ إلى التمويل: الافتقار إلى التسجيل القانوني، والثغرات اللغوية، وضعف الاتصال بخدمات التكنولوجيا، والافتقار إلى المعرفة بالأسلوب المستخدم في كتابة المقترحات، ولا سيّما مقترحات التمويل الدولي المتعلّق بالمناخ، والافتقار إلى الحسابات المصرفية، وشروط الإبلاغ الصعبة، والعلاقات الضعيفة أو غياب العلاقات الشخصية مع الجهات المانحة، ومحدودية التمويل الذي يدعم بناء الحركات أكثر من الأنشطة.[110] وقد سلّطت عدة تقارير[111] الضوء باستمرار على هذه المشاكل، وأكّدتها أيضًا المشاركات في بحثنا.

عند مناقشة التحدّيات التي تعيق النفاذ إلى الموارد المالية لدعم بناء الحركات المتعلّقة بالترابط بين النوع الاجتماعي والمناخ تحديدًا، أكّدت معظم المشاركات على أنّه **نادرًا ما يُمنَح التمويل لبناء الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أمّا الحركات النسوية المتعلّقة بالمناخ فحال تمويلها أسوأ. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يكون التمويل مخصّصًا لبرامج غير مترابطة، ونادرًا ما يتوجّه إلى الحركات التي تتقاطع فيها قضايا النوع الاجتماعي والمناخ.**[112] وجرى التشديد على هذا الأمر على أنّه عامل أساسيّ يعيق تشكيل حركات نسوية قوية تُعنى بالمناخ في المنطقة.

> تُعدّ الجهات المانحة عاملًا أساسيًا، ونحن نعلم أنّ تأثير بلدان الشمال أكبر بكثير من تأثير بلدان الجنوب، وهذا برأيي ما جعل الجهات المانحة لمدة طويلة لا تكترث لتمويل جدول أعمال نسوي يُعنى بالمناخ في المنطقة».[113] (ناشطة نسوية، الأردن).

تحدّثت المشاركات في البحث عن عدم مرونة التمويل المحدود المتوفّر وعن كونه قصير الأمد، وذكرن أيضًا أنّ التمويل نادرًا ما يُخصَّص للتنظيمات الشعبية النسوية، وغالبًا ما يتركّز في منظمات حقوق المرأة الأكثر رسوخًا.

> أنا مقتنعة، بحسب ما لاحظته، بأنّ الجهات المانحة الدولية تتعامل مع الأطراف نسفها التي ليست الأكثر تأثرًا بالتغير المناخي. نادرًا ما يصل التمويل إلى القواعد الشعبية والنساء اللواتي يكافحن التأثيرات المناخية على الخطوط الأمامية».[114] (ناشطة نسوية في مجال سيادة الغذاء، تونس)

١٠٥. مثل وزارة الشؤون العالمية في كندا والوكالة السويدية للتنمية الدولية.
١٠٦. شيفمان، ب. وآخرون (التاريخ غير محدّد). إنارة الطريق: تقرير للعمل الخيري حول قوة الحركات النسوية والوعد بها (Lighting the Way: A Report for Philanthropy on the Power and Promise of Feminist Movements)، مبادرة «شيك ذا تيبل» (Shake the Table): https://www.weshakethetable.org/report.
١٠٧. مرجع سابق.
١٠٨. نستخدم هذا الرقم باعتباره بديلاً عن نقص البيانات المحدّدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تمويل الحركات النسوية.
١٠٩. أندرسون، ك.، ميرتينين، هـ. (٢٠١٧). حان الوقت: بحث حول العدالة الجنسانية، النزاع والهشاشة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Now is the Time: Research on Gender Justice, Conflict and Fragility in the Middle East and North Africa). التأهب الدولي أوكسفام (International Alert Oxfam).
١١٠. صندوق درية النسوي. (التاريخ غير محدد). التمويل (Grantmaking). صندوق درية النسوي. تم الاطلاع عليه في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://www.doriafeministfund.org/grantmaking.
١١١. موغاليان، س.، عمار، ز. (٢٠١٩). (تقرير) بناء الحركات النسوية في لبنان: التحديات والفرص (Feminist Movement Building in Lebanon: Challenges and opportunities). RootsLab. تم الاطلاع عليه في ٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢٢، من الرابط التالي https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620850/rr-rootslab-feminist-movement-building-lebanon-070819-en.pdf.
١١٢. ربما تُستثنى الصناديق النسوية التي تركّز على المناخ مثل صندوق غرينغرانت العالمي وصندوق الأعمال الطارئة اللذين قدّما تمويلاً صغيرًا للمبادرات النسوية المجتمعية في بعض مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
١١٣. مقابلة مع المشاركة ١٤ في البحث، ناشطة نسوية، الأردن، ٢٠٢٢/٧/١٤.
١١٤. مقابلة مع المشاركة ٨ في البحث، ناشطة نسوية في مجال سيادة الغذاء، تونس، ٢٠٢٢/٧/٢٦.

بالإضافة إلى ذلك، أكّدت المشاركات في البحث على أنّهنّ يفتقرن إلى المهارات التقنية واللغة اللازمة للنفاذ إلى الصناديق الخضراء الجديدة المتوفّرة. ويُترجم الافتقار إلى آليات التمويل المتاحة في قلّة فرص بناء العلاقات، وتطوير المهارات، وإنشاء التحالفات والتعاون، وتبادل المعارف بين الحركات ومع المجموعات النسوية الأخرى في المنطقة.

أشارت المشاركات في البحث من مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحاجة الملحّة إلى «الاستثمار في بناء الحركات» والتواصل مع المجموعات النسوية «غير التقليدية» والشابة. وسلّطت المشارِكات الضوء على هذه النقطة بالتحديد، التي وصفنها بميل الجهات المانحة إلى تمويل المشاريع المتعلّقة بالمرأة والتكيف مع التغيّر المناخي المُجرّدة من أبعادها وإمكانياتها السياسية، من خلال عدم معالجة العوائق البنيوية والمنهجية التي تواجهها النساء والفئات المهمّشة الأخرى. وصِفت هذه المشاريع بأنّها تركّز بصورة أساسية على تعزيز قدرات النساء الفردية في ريادة الأعمال في الاقتصاد الأخضر (مثال: مشاريع إعادة التدوير) وعلى توعية المرأة بتأثير التغير المناخي (مثال: ورش العمل حول ترشيد استهلاك المياه). في هذا الشأن، أشارت ناشطة نسوية فلسطينية في مجال المناخ إلى ما يلي:

> أظنّ أنّه ينبغي علينا معارضة هذه النزعات لدى الجهات المانحة، ليس لأنّ بعض المشاريع التي تموّلها هذه الجهات تساهم في تعزيز المعايير الاجتماعية الضارّة حول الأدوار الجنسانية فحسب، بل أيضًا لأنّنا نمتلك أصلًا الكثير من المياه في فلسطين، لكنّ الاحتلال الإسرائيلي يمنع نفاذنا إليها. هذا النوع من المشاريع يعلّم الناس كيفية إدارة القليل المتبقّي من مواردنا، ويطلقون عليها تسمية: «مواجهة تأثير التغير المناخي»، فيتحدّثون عن «ترشيد استهلاك المياه» بوصفه وسيلة للـ«تكيّف» مع التغيّر المناخي في فلسطين! هذا خاطئ. أنا أرشّد استخدام المياه لأنّني أحترم الموارد، لكنّني أرفض أن يُعدّ ذلك من متطلّبات التكيّف مع التغيّر المناخي في سياقنا الاستعماري الاستيطانيّ». (ناشطة نسوية في مجال المناخ، فلسطين)

ثمّ أضافت:

> لا بدّ من شرح تأثير التغيّر المناخي إلى أي فلسطيني أو فلسطينية عبر ربطه بواقع الاحتلال والقمع الذي يمارَس بحقّ المرأة الفلسطينية. إذا لم تقيموا هذا الرابط، سيصبح التغيّر المناخي مسألةً بعيدةً تمامًا عن الواقع والسياق الفلسطيني».[115] (ناشطة نسوية في مجال المناخ، فلسطين.)

شدّدت المشاركات في البحث على أنّه في ظلّ ردود الفعل العنيفة والقيود على المساحات المدنية في المنطقة حاليًا، ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير التمويل الأساسي وغير المُقيَّد للحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد سلّطت المشارِكات الضوء على أنّه من واجب الجهات المانحة ضمان توفّر الموارد اللازمة لهذه الحركات لاستدامة نشاطها وتطويره، وتحديد أولوياتها المتعلّقة بالتكيّف مع التغيّر المناخي والتعبير عنها، وإنتاج المعارف المحلّية الخاصة بها بشأن هذه المسألة ومناصرة حقوقها، كخطوة أساسية لتعزيز انخراط الحركات النسوية في العدل المناخي.

١١٥. مقابلة مع المشاركة ١٩ في البحث، ناشطة نسوية في مجال المناخ، فلسطين، ٢٠٢٢/٧/٢٠.

دعم التدابير النسوية في مجال العدل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

> أنا أمّ... ولا أرى أنّ الأزمة المناخية مسألةٌ أعمل عليها بصفتي ناشطةً فحسب، بل أنا مرعوبةٌ من أنّ طفلتي ستكبر لتعيش في عالم عليها أن تحارب فيه من أجل حصّتها من المياه بسبب التقاعس الحالي بشأن التغيّر المناخي. يتملّكني الرعب فعلًا وشعور قويّ بالذنب، فمسألة التغيّر المناخي ليست رفاهيةً، ولا هي معزولةٌ عن العدالة الجنسانية، بل ينبغي ربط المناخ بسائر القضايا الأخرى، حتى لا يُرفض باعتباره تفصيلًا تقنيًا. ينبغي ربط المناخ بحياتنا اليومية، بخبزنا ومياهنا، بحقوقنا وحرّياتنا الاجتماعية والإنسانية».[116] (ناشطة نسوية في مجال المناخ، مصر)

١١٦. مقابلة مع المشاركة ٤ في البحث، ناشطة نسوية في مجال المناخ، مصر، ٢٠٢٢/٧/٢٢.

الفرص الإقليمية الحاليّة

تعترف الأغلبية الساحقة من المشاركات في بحثنا بوجود إرث طويل من التنظيم النسوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشهد نسوي حيوي ومتنوّع، على الرغم من التحديات الكثيرة، يشمل الحملات والمناصرة المستمرّة للعدل المناخي وممارسات التضامن والتقاطعية الناشئة. وتعترف المشاركات في البحث أيضًا بأنّ الحركات النسوية ضرورية للتغيير الاجتماعي، وبأنّ تعزيز العمل النسوي الجماعي هو في صميم المحاربة من أجل العدل المناخي. بالتالي، ظهرت في الإجابات على الدراسة الاستقصائية والمقابلات جهوزية ورغبة في العمل جماعيًا على جدول أعمال نسوي بشأن المناخ.

كما ورد سابقًا، فإنّ الاهتمام المتزايد بالترابط بين النسوية والمناخ ذو شقَّيْن: يتعلّق الأول بالشعور المتزايد بالخطر من تأثير التغيّر المناخي، ويتعلّق الثاني بشعور جديد بالأمل مع ظهور الحركات البيئية النسوية العالمية.

وعليه، يكون دعم انخراط الحركات النسوية في جدول أعمال العدل المناخي وتعزيزها ضروريًا وملحًّا، ولا سيّما في ضوء التحديات المتزايدة المتعلّقة بالنفاذ إلى أشكال التمويل المناسبة لبناء الحركات.

نظرًا إلى انعقاد الدورة ٦٦ للجنة وضع المرأة ومؤتمرَيْ الأطراف في اتفاقية الأمم المتّحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢ في مصر وفي تشرين الثاني ٢٠٢١ في الإمارات العربية المتّحدة، أشارت الكثير من المشاركات في البحث إلى أنّ تلك المؤتمرات تشكّل فرصةً لزيادة الزخم النسوي المناخي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجعل النشاط النسوي المناخي في المنطقة أكثر منهجيةً وانتظامًا وتوجّهًا نحو بناء الحركات.

> ستنعقد قمّتان للمناخ في العامَيْن المقبلَيْن في المنطقة. وإن لم تظهر الحركات النسوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعلو صوتها في هذه المناسبة، فستكون قد أضاعت فرصةً مهمّةً».[117] (ناشطة نسوية، الجزائر)

في الواقع، تُظهر المقابلات أنّ بعض منظمات حقوق المرأة بدأت بالفعل بالتحضيرات الأساسية للتأثير في مؤتمر الأطراف الـ٢٧، وتشمل المنظمات المنتمية إلى «شبكة منظمات المجتمع المدني والنسويات في الدول العربية». هذه الشبكة التي تضمّ حاليًا عشرات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية النسائية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تركّز اليوم جهودها على بناء قدرات أعضائها في مسألة التغيّر المناخي، كما أنّها تتهيّأ لعقد مؤتمر إقليمي من أجل التعلّم المشترك والبناء المشترك لضمان حضور وتأثير نسويّين متضافرين في مؤتمرات المناخ القادمة.

ومع ذلك، سلّطت المشاركات الضوء على أنّ الانخراط في التقاطع بين النسوية وجدول أعمال العدل المناخي ليس سهلًا، بل يتطلّب رؤى ووجهات نظر ومهارات ومعارف وشبكات وعلاقات محدّدة حتّى يكون فعّالًا. لذا، وفي حين أنّ معظم المشاركات اعترفن بأهمّية المشاركة في مؤتمرات المناخ، رأت الأغلبية أنّ المشاركة ضمن هياكل السلطة القائمة ليست كافيةً بحدّ ذاتها. بدلًا من ذلك، **تبرز الحاجة إلى دعم المقاربات الطويلة الأمد والشاملة لتعزيز العمل النسوي وبناء الحركات التي تركّز على الترابط بين قضايا النسوية والمناخ**، بهدف تجاوز البنى وديناميّات القوة غير المتساوية.

وأشارت المشاركات الضوء أيضًا إلى أنّ المنظّمات الدولية والوكالات المانحة، على وجه الخصوص، تلعب دورًا بارزًا في استدامة العمل النسوي والجماعي، لكن ينبغي أن يرتكز دعمها إلى المبادئ والممارسات النسوية. وقد عبّرت المشاركات في البحث عن هذه الأخيرة كما يلي:

المشاركة ضمان المشاركة التامّة والفعّالة وتعزيز قيادة المرأة في مجال المناخ: «لا حديث عن المرأة في غياب المرأة»

جدول الأعمال النسوي توفير المساحات المفتوحة والمنصّات للنساء المتأثّرات بشكل مباشر بالتغيّر المناخي حتى يصغن السرديات والخطابات المتعلّقة بالمناخ. ترسيخ الإجراءات في مجال تحليل التقاطع بين النوع الاجتماعي والسياق.

الشمول والتنوّع التعامل مع «الجهات المحتملة غير الاعتيادية»، وليس فقط مع المنظّمات الراسخة؛ وزيادة إبراز النساء الواقعات على خط المواجهة والمجتمعات المهمّشة وقيادتهنّ.

بناء الحركات الاستثمار في بناء طويل الأمد للحركات والتحالفات، ودعم تنظيم القواعد الشعبية من أجل استدامة التغيير.

الصوت والمشاركة الفاعلة والتأسيس المشترك الحركات النسوية متخصّصة: ينبغي احترام مشاركتها الفاعلة والاعتراف بخبرتها ومعرفتها بمسائلها وأولوياتها.

١١٧. مقابلة مع المشاركة [...] في البحث، ناشطة نسوية في مجال المناخ، الجزائر، ٢٠٢٢/٧/٢٥.

كما قالت إحدى المشاركات في البحث:

> ما تفتقر إليه الجهات المانحة هو الرغبة السياسية في تمويل بناء الحركات المتعلّقة بجدول الأعمال النسوية للمناخ. ينبغي أن تعود المنظّمات الدولية خطوةً إلى الوراء وتترك المجال للمجتمعات المحلّية حتّى تزدهر، ولا سيّما في السياق الحالي. فهي تحتاج إلى الدعم... لا إلى نسب الإنجازات إلى المنظّمات الدولية. تحتاج إلى الدعم... لا إلى دمج كافّة المنظّمات المحلّية في بنية تلك المنظّمات. تحتاج إلى الدعم... لا إلى تأسيس المجموعات الاستشارية التي تُملي الأولويات على المنظّمات المحلّية. لا نريد أن يتكلّم أحدٌ باسمنا، فباستطاعتنا رفع الصوت والتعبير عن أنفسنا».[118] (ناشطة نسوية في مجال المناخ، مصر)

المضي قدمًا نحو إنشاء الحركات

كما ورد سابقًا، الحركات النسوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثقلةٌ أساسًا بالأولويات المتضاربة. لذلك، يجب ألا تصبح البرامج والمناصرة والتأثير على العمل في مجال المناخ عبئًا إضافيًا، بل جزءًا من مقاربة شاملة للعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تُعدّ الموارد والقدرات والبيئات التمكينية كلّها ضروريةً لدعم انخراط الحركات النسوية في المناصرة بشأن التغيّر المناخي والعمل السياساتي.

استعرضت المشاركات في البحث أفكارهنّ حول الطريقة التي يمكن للداعمين والحلفاء من المنظمات الدولية والمانحة اعتمادها لدعم بناء الحركات النسوية المعنيّة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعزيزها. يشمل المسار إلى ذلك العمل والاستثمار في الناشطين الفرديين والجماعيين.

في هذا القسم، نصوغ الأفكار المختلفة حول الطرق التي يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة اعتمادها لتعزيز الحركات النسوية المعنيّة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ثلاثة مجالات أو محاور تدخّل أساسية:

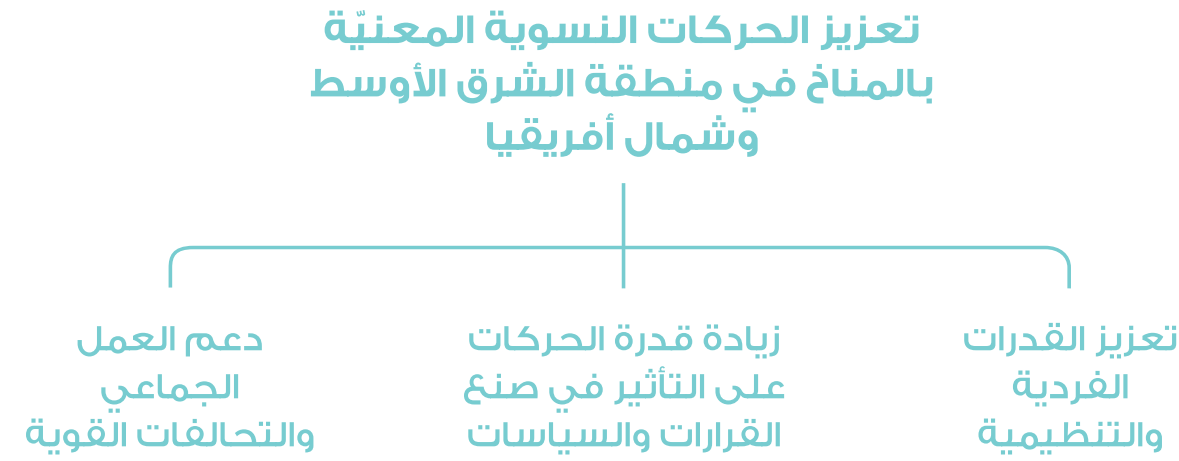

١١٨. مقابلة مع المشاركة ٤ في البحث، ناشطة نسوية في مجال المناخ، مصر، ٢٠٢٢/٧/٢٢.

تعزيز القدرات الفردية والتنظيمية

يتطلّب تعزيز الحركات النسوية المعنيّة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بذل الجهود من أجل الاستثمار الفعّال في الناشطين والناشطات ومنظّماتهم وتسهيل نفاذهم إلى الأدوات والموارد التي ستدعم جهودهم التنظيمية، ولا سيّما على مستوى القواعد الشعبية، وتوسيع نطاق وصولهم. في هذا الشأن، أكّدت المشاركات في البحث على أهمّية النفاذ إلى الأدوات، والتدريب، والموارد لبناء القدرة التنظيمية على إيصال البرامج والمناصرة المغيّرة للمفاهيم الجنسانية بشأن النوع الاجتماعي والعدل المناخي. ويشمل ذلك:

أ) زيادة النفاذ إلى تمويل مرن يجمع بين التمويل الطويل الأمد والقصير الأمد، ويدعم تطوير المشاريع المتعلّقة بالمناخ والمغيّرة للمفاهيم الجنسانية مع المجتمعات المحلّية.

ب) بناء قدرات المبادرات النسوية المجتمعية على تقديم طلبات الحصول على أنماط جديدة من التمويل الدولي في مجال المناخ.

ج) توسيع نطاق التمويل إلى المجموعات الشعبية والشبكات النسوية الشابّة غير الرسمية، عبر إلغاء التمويل المخصّص، وتخفيف المتطلّبات، والسماح لهذه المجموعات والشبكات باستخدام التمويل لدعم مبادراتها الخاصة المتعلّقة بأوجه الترابط بين النسوية والمناخ.

د) بناء القدرة التقنية المتعلّقة بالتمويل المناخي المراعي لمنظور النوع الاجتماعي؛ وإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية والمحلّية المتعلّقة بالمناخ؛ وفي مجال استعراض المساهمات المحدّدة وطنيًا، ما يسمح ببناء نهج للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها، يكون أكثر مراعاةً لمنظور النوع الاجتماعي.

ه) تعزيز القدرة على جمع المعارف والبيانات حول نقاط التقاطع بين العدالة الجنسانية والبيئة وعلى توليفها ونشرها، استجابةً للفجوة الواسعة في البيانات والأدلّة الدقيقة المصنّفة والمفصّلة بشأن تأثير التغيّر المناخي على المجتمعات المستضعفة، بما في ذلك النساء على تنوّعهنّ.

و) دعم الناشطات النسويات الشابات والباحثات من النساء في مجال العمل البحثي التشاركي بهدف توثيق التجارب الحيّة المتعلّقة بالتغيّر المناخي، وبصفتها استراتيجيةً لبناء الحركات.[119]

زيادة قدرة الحركات على التأثير في صياغة السياسات وصنع القرار

ركّزت المشاركات في البحث على أهمّية دعم قدرات الحركات على التأثير في المجال السياساتي. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ) الضغط على الحكومات لإزالة الحواجز أمام المشاركة المدنية للسماح للناشطات في مجال حقوق المرأة والناشطات النسويات بالنفاذ إلى عمليات صنع القرار على جميع المستويات وتأثيرهنّ فيها.

ب) دعم الجهات الفاعلة النسوية لتظهر وتشارك بفعالية في صنع القرارات والسياسات وفي عمليات التنفيذ والرصد على المستوى المحلّي والوطني والإقليمي والدولي المتعلّقة جميعها بالمناخ (التكيّف التخفيف).

ج) التأكّد من وصول أصوات النساء الواقعات على الخط الأمامي والمجتمعات الأكثر ضعفًا وأولويّاتها، ومن انعكاسها على جميع مستويات عمليات صنع القرارات، من خلال إدراجها في مجموعات وشبكات المناصرة.

د) بناء القدرات التقنيّة لدى الناشطات في مجال حقوق المرأة والناشطات النسويات بشأن إدارة المناخ وعملية صنع القرار على المستويَيْن الوطني والدولي لدعم مشاركتهنّ الفاعلة في العمل والنقاش بشأن المناخ على جميع المستويات.

ه) دعم التشبيك وإدراج الجهات الفاعلة النسوية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظّمات وشبكات المناصرة النسوية الإقليمية والعالمية لرفع صوتها وزيادة تأثيرها.

دعم العمل الجماعي والتحالفات القوية

ظهر دعم الحوارات الإقليمية، والعمل الجماعي، والتحالفات القوية العابرة للحركات في معظم المقابلات على أنّه شرط أساسي لبناء الحركات النسوية المعنيّة بالمناخ. ويشمل ذلك:

أ) إنشاء مساحات شاملة وآمنة للنقاش والحوار بين المنظمات النسوية والناشطات النسويات بهدف تعزيز الرؤى الجماعية لما تنطوي عليه البدائل النسوية المطروحة لتحقيق العدل المناخي في المنطقة، وبهدف وضع أجندة سياسية مشتركة، وتحديد الأولويات، ومواءمة الاستراتيجيات، وبهدف التعلّم أيضًا من خبرات الأقران، وبناء العلاقات، وتنسيق الروابط بين الناشطات النسويات والمنظمات والشبكات النسوية.

ب) إنشاء مساحات للتعلم والمشاركة مع الحركات النسوية الأخرى في مختلف المناطق الجغرافية، لا سيما في بلدان الجنوب التي تواجه مخاطر مناخية مماثلة وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية مماثلة.

ج) إنشاء مساحات شاملة للنقاش بين مختلف الحركات ذات الأولويات المتقاطعة، ولا سيما في ما يتعلق بالمنظمات العاملة في مجال العدل البيئي والجنساني والاجتماعي، من أجل مناقشة السياسات المختلفة، وإقامة أسس لنظرة سياسية مشتركة يمكن بناء التحالفات القوية والموضوعية والفعّالة عليها. وشدّدت المشاركات على ضرورة الاستثمار في مساحات كهذه باعتبارها خطوة أولى نحو استشكاف آفاق التعاون المحتمل، وبناء التحالفات والائتلافات، والوصول في نهاية المطاف إلى حركات نسوية أقوى تُعنى بالمناخ.

---

١١٩. مكنيش، ب.، شاكما، ت.، نايدو، ك. (٢٠٢٠). بحث حول العمل التشاركي النسوي أداةً للعدل المناخي (Feminist Participatory Action Research as a tool for climate justice). النوع الاجتماعي والتنمية (Gender & Development)، ٢٨(٣). https://doi.org/10.1080/13552074.2020.1842040

For all women's rights,
in every corner of the world.

kvinnatillkvinna.se
kvinnatillkvinna.org

Contact:
info@kvinnatillkvinna.se

KVINNA
KVINNA